تعقب ابن مالك النحويين
فيما فهموه من نصوص سيبويه

د. سعد بن سويف المضياني
قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية برفحاء
جامعة الحدود الشمالية

تعقب ابن مالك النحويين فيما فهموه من نصوص سيبويه

د. سعد بن سويف المضياني
قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية برفحاء – جامعة الحدود الشمالية

ملخص البحث:

يتعرض ابن مالك لسيبويه وكتابه كثيراً، فالناظر في تراثه يلاحظ كما كثيرا من النصوص والآراء السيبويهية التي ضمنها ابن مالك كتبه وبخاصة شرح التسهيل، فتارة تجده موافقاً لسيبويه أو معارضا له، وتارة تجده شارحا لنصوصه، وتارة تجده متعقبا النحويين في نسبة رأي له أو فهم نص من نصوصه. وقد خص هذا البحث تعقب ابن مالك النحويين في فهم نصوص سيبويه، بالجمع والدراسة، وعماده في ذلك توثيق الآراء المتعقبة من مصادرها إن أمكن، ودراستها للوصول إلى الفهم الصحيح لمراد سيبويه، والوقوف على مدى صحة ما يزعمه ابن مالك – رحمه الله – في ذلك.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين. نحمدك –اللهم– على ما علمتنا ونسألك أن تنفعنا به، ونعوذ بك من فتنة القول والعمل. اللهم، هب لنا قلوبا تتقلب مع الحق، وألسنة لا تلهج إلا بالصدق، وبيانا مؤيدا بالحجة، إذا تاهت البصائر بالدلجة.

وبعد، فإن مما استرعى انتباهي – وأنا أرجع إلى كتب ابن مالك وبخاصة شرح التسهيل خلال بحثي في الماجستير والدكتوراه– عبارات لابن مالك عن سيبويه وكتابه مثل قوله:"هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه...فقد قَوَّلَه ما لم يقل"[1]. وقوله:"هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه"[2]. وقوله:"وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه"[3]، وقوله: "ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تَقَوَّل أو غلط فيما تأول"[4]. وقوله:"وإنما ذكرنا نص سيبويه لئلا يظن من لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه"[5]. وغيرها من العبارات التي تدل على عناية ابن مالك بالكتاب، واهتمامه بآراء سيبويه وتوثيقها من نصوصه فيه، وعلى أنه يفهم نصوصه فهما يصحح به أفهام غيره من النحويين من شراح الكتاب وغيرهم.

ولما لسيبويه وابن مالك في الدرس النحوي من أثر بارز ومؤثر غني عن الذكر، ونظرا لأن ابن مالك في ذلك كان يزعم أنه يصحح أفهاما لكبار شراح الكتاب كالسيرافي والرماني وابن خروف، وهو القائل في التسهيل: "وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين"[6]، ونظرا لأني لم أقف على من درس ذلك عزمت على جمع آراء ابن مالك تلك ودراستها للوقوف على فهمه ومعرفة مدى صحة ما يزعمه، رحمه الله.

---

(١) شرح التسهيل١/٢٧٣.
(٢) السابق٢/٧٤.
(٣) السابق٢/٢٧١.
(٤) السابق٢/٢٧٣.
(٥) السابق٢/٣٤٥.
(٦) التسهيل: ٢.

ولقد بحثت قبل أن أبدأ بدراسة الموضوع عن دراسات سابقة له، فلم أجد سوى دراسة ماجستير لطالبة اسمها عزة بنت علي القرني بعنوان: (تفسير ابن مالك لنصوص سيبويه في شرح التسهيل)، فحاولت الوصول إلى الرسالة، ولكن دون جدوى، ثم بعد ذلك اتصلت بالمشرف على الرسالة، الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن، أخبره بعزمي على دراسة الموضوع، وأطلب منه نسخة من الرسالة، فلم يلب طلبي مشيرا علي بالمضي في دراسة الموضوع. ثم بعد أن بدأت بالموضوع وشارفت على الانتهاء سمعت عن رسالة دكتواره في كلية اللغة العربية في الرياض بعنوان: (اختلاف الشراح في تفسير كتاب سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي)، إعداد: عبدالعزيز الدباسي، فلما اطلعت على الرسالة وجدت الباحث قد تطرق إلى شيء من الموضوع، ولكن بحثه لم يكن منصبا على تعقب ابن مالك، ولذلك كانت مسائل الدراسة في موضوعي مختلفة عن المسائل في موضوعه، ولم يتشابها إلا في أربع مسائل.

وقد رغبت في البداية أن يكون عنوان البحث كالتالي: "تعقب ابن مالك النحويين فيما نسبوه لسيبويه أو فهموه من نصوصه"، وبذلك تكون التعقبات قسمين: الأول التعقب فيما نسب لسيبويه وفي الكتاب ما يخالفه، والثاني التعقب فيما فهم من نصوص سيبويه على غير وجهه.

ولكن لأن المسائل في ذلك كانت أكثر من أن تنشر في بحث علمي محكم، خصصت هذا البحث في القسم الثاني، فكان عنوان البحث كما سبق. ولعلي بإذن الله أخص ذلك ببحث آخر.

وقد أسست هذا البحث على هذه المقدمة، وكونته من قسمين:

القسم الأول: مسائل التعقب. وقد رتبتها حسب ورودها في شرح التسهيل، لأن كل تلك المسائل وردت فيه، ومعظمها لم يرد في غيره، ولأن كتبه الأخرى لم تنفرد عن شرح التسهيل بشيء.

والقسم الثاني: منهج ابن مالك في التعقب.

ثم ختمته بخاتمة بينت فيها النتائج.

أولا: مسائل التعقب.

١- زمن المضارع المنفي بـ(لا).

يرى ابن مالك أن الفعل المضارع إذا نفي بـ(لا) لم يتعين الحكم باستقباله، فـ(يكتب) في قوله: لا يكتب زيد -مثلا- يصلح أن يدل على نفي الكتابة عن زيد في الحاضر أو المستقبل، ويرى أن كلام سيبويه(ت١٨٠هـ) في الكتاب يحتمل هذا، ولذلك اعترض ابن مالك الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وغيره من المتأخرين -كما عبر- لاعتمادهم على نص لسيبويه فيما ذهبوا إليه من أنه متعين الدلالة على الاستقبال.

قال ابن مالك: "والذي غر الزمخشري[١] وغيره من المتأخرين قول سيبويه في باب نفي الفعل: (وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فإن نفيه لا يفعل)."[٢].

وسأورد باب نفي الفعل في كتاب سيبويه كاملا لعدم طوله، وهو: "إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل. وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل، لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل. وإذا قال...[٣] وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل"[٤].

فابن مالك يرى أن هذا النص ليس فيه دلالة قاطعة على أن سيبويه يرى فيه تعين المضارع المنفي بـ(لا) للاستقبال دون غيره. وقد استدل لرأيه بما يلي[٥]:

١. أنه ليس في نص سيبويه نص على منع إيقاع غير (ما) موقع (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا).

٢. أن سيبويه بين في موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لـ(ما) النافية[٦]، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل (ما)، كما بين في موضع آخر -أيضا- أن (لن) لنفي

---

(١) لم أقف إلا على قول الزمخشري في المفصل عن حروف الاستقبال: "وهي (سوف) و(السين) و(أن) و(لا) و(لن). قال الخليل: أن سيفعل جواب لن يفعل، كما أن يفعل جواب لا يفعل لما في (لا) من اقتضاء القسم". المفصل: ٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل١/٢٠.

(٣) وضعت علامة الفراغ؛ لأن نص سيبويه المشار إليه بها قد سبق ضمن نص ابن مالك السابق.

(٤) الكتاب ٣/١١٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل١/٢٠.

(٦) حين قال عن (إن): "وتكون في معنى (ما)". الكتاب ٣/١٥٢.

(سيفعل)[1]، فيلزم من ذلك موافقتها (لا) النافية، ولم يتعرض سيبويه لهذا في باب نفي الفعل[2]، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما).

٣. أن سيبويه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وتكون (لا) ضدا لـ(نعم)"[3]، وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان كما لا يتقيد (نعم)، لأن (نعم) تصديق لما قبلها ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا.

٤. أن كون النفي بـ(لا) غير متعين الحكم بالاستقبال لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدا، بمعنى: إلا زيدا، ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء، والاستثناء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ(لا) مخلصا للاستقبال لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ثم خلص ابن مالك إلى تحقيق مراد سيبويه في نصه السابق، حيث قال: "ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من استعمال (إن)، ونفي الحال بها أكثر من نفيه بـ(لا)، وكذلك (لا) في المثال المذكور راجحة على (لن) من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفي الثاني بـ(لا) قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفي بـ(لن) قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهي مهمة في كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشيء عن أصله نحو: قولهم: أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ، فضموا دال (حَدُث) لتشاكل دال (قَدُم)، ولو أفرد (حَدُث) تعين فتح داله"[4].

وقد ألمح إلى هذا الفهم الذي فهمه ابن مالك ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) حين قال في شرحه – بإيجاز – معلقا على كلام سيبويه: "وباب نفي الفعل بَيِّن، ويجوز أن يجاب فيه على غير ما ذكر، والأصل ما ذكر"[5].

---

(١) حين قال: "و(لن) وهي نفي لقوله: سيفعل". الكتاب ٤/ ٢٢٠. وانظر أيضا: ٤/ ٢١٧.

(٢) سبق ذكر نص سيبويه كاملا.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠.

(٥) تنقيح الألباب: ٧٦.

وكون المضارع المنفي بـ(لا) غير متعين الحكم باستقباله، وأن دلالته على الحال باقية معها هو مذهب جماعة من النحويين غير ابن خروف وابن مالك، منهم ابن الشجري[1] (ت٥٤٢هـ)، والرضي[2] (ت٦٨٦هـ)، وابن أبي الربيع[3] (ت٦٨٨هـ)، ونسبه ابن مالك للأخفش[4] (ت٢١٥هـ)، ونسبه أبوحيان (ت٧٤٥هـ) له وللمبرد[5] (ت٢٨٥هـ).

أما السيرافي[6] (ت٣٦٨هـ)، والرماني[7] (ت٣٨٤هـ)، والأعلم[8] (ت٤٧٦هـ) فقد فهموا من نص سيبويه أنه يرى أن (لا) تخلص المضارع المنفي بها للاستقبال. وذكر جماعة من النحويين منهم المرادي[9] (ت٧٤٩هـ)، وأبوحيان[10]، وناظر الجيش[11] (ت٧٧٨هـ) أن هذا هو ظاهر كلام سيبويه.

وكون (لا) تخلص المضارع المنفي بها للاستقبال هو -أيضا- رأي جماعة أخرى من النحويين منهم: المبرد[12]، والفارسي[13] (ت٣٧٧)، والهروي[14] (ت٤١٥هـ)، والشلوبين[15] (ت٦٤٥هـ)، والإربلي[16] (ت٦٤٧هـ)، والإسفراييني[17] (ت٦٨٤هـ)، والمالقي[18] (ت٧٠٢).

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٥٣٤.

(٢) انظر: شرحه القسم الثاني٢/٨٢٧.

(٣) انظر: البسيط١/٢٤٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل١/١٨.

(٥) انظر: التذييل١/٨٧. وفي المقتضب ما يخالفه كما سيأتي.

(٦) انظر: شرحه ٥/١٨٨ب. و٤/١٠٧أ. ١٦ب.

(٧) انظر: شرحه: ٢١٠. رسالة د. آل موسى.

(٨) انظر: النكت ٢/١٣٨١.

(٩) انظر: الجنى الداني: ٢٩٦.

(١٠) انظر: التذييل١/٨٧.

(١١) انظر: تمهيد القواعد١/١٩٢.

(١٢) انظر: المقتضب١/٤٧.

(١٣) انظر: التعليقة٣/٥.٣٣٥.١/٤٧.

(١٤) انظر: الأزهية: ١٥٠.

(١٥) انظر: التوطئة: ١٣٧.

(١٦) انظر: شرح الأنموذج: ٢٣٣.

(١٧) انظر: لباب الإعراب: ٤٦٠.

(١٨) انظر: رصف المباني: ٣٣٠.

والذي يظهر لي أن الفهم الذي ألمح إليه ابن خروف وبسطه ابن مالك هو أقرب ما يمكن أن يحمل عليه مراد سيبويه في نصه في باب نفي الفعل، وذلك لأن سيبويه صرح بكون المنفي بـ(لا) يدل على الحال، حيث قال في موضع آخر: "وكذلك مرض زيد حتى لا يرجونه، أي: حتى إنه الآن لا يرجونه"[1]. فبالجمع بين نص سيبويه هذا ونصه في باب نفي الفعل يكون هذا الفهم متجها. والذي يؤيد هذا أن من عادة سيبويه عدم إكمال الحديث عن موضوع ما في مكان واحد في كتابه، وإنما كان ينثر الحديث نثرا ويفرقه تفريقا كما قال الشيخ عضيمه[2].

أما كون المضارع المنفي بـ(لا) صالحا للدلالة على الحال فهذا مما لا شك فيه لكثرة شواهده، فقد استدل ابن مالك على ذلك بإجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ(لا) في مواضع تنافي الاستقبال نحو قوله: أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟ وما شأنك لا توافق؟ وغير ذلك. كما استدل على ذلك بآيات من القرآن الكريم بعد أن قال: "ومثل ذلك في القرآن كثير". ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢]. كما ذكر ابن مالك أن ذلك كثير في غير القرآن، ومنه قول الشاعر:

إذا حاجةٌ ولَّتْكَ لا تستطيعها ... فخذ طرفا من غيرها حين تَسْبِق[3]

وقول الآخر:

كأنْ لم يكن بَيْنٌ إذا كان بعده ... تلاقٍ ولكن لا إخالُ تلاقيا[4]

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠.

(٢) انظر: فهارس كتاب سيبويه: ١١.

(٣) بيت من الطويل، قائله: الأعشى. انظر: ديوانه: (٢٤٧)، وانظر: شرح التسهيل ١/ ١٩، واللسان: (ولي)، والتذييل والتكميل ١/ ٨٨، وتمهيد القواعد ١/ ١٩٠.

(٤) بيت من الطويل، قائله: المجنون كما في سمط اللآلي ١/ ٢٤١، وجميل ابن معمر كما في كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٣/ ١٣٠، وشرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء ٢/ ٨٧٢. ونسب لعبدالله بن الدمينة كما في الحماسة البصرية ٣/ ١١٧٨. وانظر أيضا في: ديوان جميل المجموع: ٢٢٤، وصلة ديوان ابن الدمينة: ٢٠٦، وديوان المجنون المجموع: ٢٩٣. وانظر دون نسبة في: الحماسة ٢/ ٩٩، وشرح التسهيل ١/ ١٩، والتذييل ١/ ٨٩، وتمهيد القواعد ١/ ١٩٠.

وقد جمع الشيخ عضيمة إضافة إلى ما ذكره ابن مالك آيات كثيرة من القرآن الكريم ليست متعينة لنفي المستقبل وإنما هي لنفي الحال أو بمعنى (لم) قائلا: "ونذكر طرفا منها". ثم ذكر خمسا وسبعين آية.

وهذا مما يؤيد أن ذلك لا يخفى على سيبويه، ولعل هذا ما جعل ابن مالك يقول في ختام حديثه: "على أن كلام سيبويه لو كان صريحا في أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك"[1].

وأما ما استدل به ابن مالك من أن سيبويه بين في موضع آخر –أيضا– أن (لن) لنفي (سيفعل)[2]، فيلزم من ذلك موافقتها لـ(لا) النافية، ولم يتعرض سيبويه لهذا في باب نفي الفعل= ففيه نظر، لأنه يمكن أن يقال: إن سيبويه لا يرى موافقة (لن) لـ(لا) بل يفرق بينهما، لأنه ذكر أن (لا) لنفي المستقبل غير المتصل بـ(السين) أو (سوف)، و(لن) لنفي المستقبل المتصل بهما، أو بمعنى آخر إنه يرى أن (لن) فيها تأكيد للنفي، لأنها نفت الفعل المؤكد أو المنصوص على استقباله بالسين. وبهذا يكون هناك مشاكلة بالتأكيد لا بالإعراب بين (سيفعل) أو (سوف يفعل) وبين نفيهما: (لن يفعل). وإلا فلا يرد ما ذكره ابن مالك –كما سبق– من أن نفي (يفعل) الدال على المستقبل بـ(لا) راجح على نفيه بـ(لن) بحجة المشاكلة في الإعراب بالرفع بين (يفعل) ونفيه (لا يفعل)، لأن نفي (سيفعل) أو (سوف يفعل) بـ(لن) يفوت المشاكلة بالرفع –أيضا– إلا إذا قلنا: إن بينهما مشاكلة بالتأكيد لا بالإعراب كما ذكرت.

وكون (لن) لتأكيد النفي هو ما ذهب إليه الزمخشري[3] وجمهور من النحويين[4]، فلا يرد هذا دليلا على الزمخشري ومن يرى رأيه في نص سيبويه.

---

(١) شرح التسهيل ١/٢١.

(٢) حين قال: "و(لن) وهي نفي لقوله: سيفعل". الكتاب ٤/٢٢٠. وانظر أيضا: ٤/٢١٧.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٥٠٤، والأنموذج ضمن شرحه للأردبيلي: ٢٣٣.

(٤) انظر: شرح الجمل للجرجاني: ١٤٠، وترشيح العلل: (١٧٧). وشرح المقدمة الكافية ٣/٨٦٨، ولباب الإعراب للإسفراييني: ٤٤٧، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي ٢/٥٠٧، وشرح الرضي القسم الثاني ٢/٨٤٠. وقال الصبان في حاشيته ٣/٢٧٨: "والذين وافقوا الزمخشري كثيرون".

٢- وجه الاستشهاد في قول الشاعر:

كأنـــا يـــوم قُـــرَّى إنَّـــ ـــنَما نقتـــل إيانـــا[١]

ذهب ابن مالك إلى أن هذا البيت شاهد على تعين انفصال الضمير لحصره بـ(إنما)، ثم ذكر أن الزمخشري[٢] وهم وذهب إلى أن الشاهد فيه هو وضع الضمير المنفصل ضرورة موضع المتصل، ورد ذلك بأنه لو أوقع المتصل لقال: نقتلنا، فيعمل بذلك الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهذا لا يجوز إلا في أفعال القلوب، وقد بين ابن مالك أن سبب رأي الزمخشري هذا هو فهمه لنص سيبويه على غير وجهه.

قال ابن مالك: "وغر الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب: (ما يجوز في الشعر من (إيا) و لا يجوز في الكلام)، ثم قال[٣]: (فمن ذلك قول حميد الأرقط[٤]:

إليـــك حتـــى بلغـــت إياكـــا)[٥]

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر، لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك، ثم ذكر البيت الذي أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن (إيانا) مُوقَعٌ فيه مَوقِع (أنفسنا)، فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أن (إيا) في الموضعين واقع موقعا غيره به

---

(١) بيت من الهزج قائله: ذو الإصبع العدواني. انظر: ديوانه: (٧٨)، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت١/٢١٠، وأمالي الشجري١/٥٦، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي٢/١٢٩، والتخمير ٢/١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٠٢، ونسبه سيبويه في الكتاب٢/٣٦٢ لبعض اللصوص، ونسبه ابن جني في الخصائص٢/١٩٦ لأبي بجيلة.

(٢) انظر: المفصل:١٦٧.

(٣) أي: سيبويه.

(٤) بيت من الرجز. انظر: الكتاب٢/٣٦٢، والأصول٢/١٢٠، والخصائص١/٣٠٧، وأمالي ابن الشجري١/٥٨، والإنصاف: (٥٥٩).

(٥) الكتاب٢/٣٦٢، ونصه كاملا: "هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام. فمن ذلك قول حميد الأرقط...وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كأنـــا يـــوم قُـــرَّى إنـــ ـــنما نقتـــل إيانـــا

قتلنـــا مـــنهمُ كـــل فتـــى أبـــيض حُـــسَّانا".

أولى. لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بـ(إنما) ما جعله مساويا للمقرون بـ(إلا)، فحسن وقوع (إيا) فيه كما يحسن بعد (إلا)، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم"[1].

فابن مالك يرى أن سيبويه أورد هذا البيت مستشهدا به على إيقاع (إيا) فيه موقع (أنفسنا) كما وقعت (إيا) في بيت حميد الأرقط السابق موقع الضمير المتصل، لا أن في البيت إيقاعا للمنفصل موقع المتصل كما فهم الزمخشري.

وقد فهم من هذا الشاهد كما فهم الزمخشري جمهور من النحويين كالسيرافي[2]، وابن السيرافي[3] (ت ٣٨٥هـ)، وأبي البركات الأنباري[4] (ت ٥٧٧هـ)، والأعلم[5]، وابن يعيش[6] (ت ٦٤٣هـ)، وابن عصفور[7] (ت ٦٦٩هـ)، وأبي حيان[8]، ذاكرا بعضهم[9] أن الذي حسن هذه الضرورة هو عدم إمكان استعمال المتصل لأن الفعل (نقتل) ليس من أفعال القلوب.

وقد سبق الجرجاني[10] (ت٤٧١هـ) ابنَ مالك إلى هذا الرأي، ولكن دون الإشارة إلى نص سيبويه.

وتابع ابنَ مالك في رأيه بعضُ شراح التسهيل[11]، والرضي[12]، والبغدادي[13] (ت١٠٩٣هـ).

---

(١) شرح التسهيل١/١٤٨-١٤٩.

(٢) انظر: شرحه له٣/١٤٣ب.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه ٢/١٠٣.

(٤) انظر: الإنصاف: ٥٥٩.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب: ٢٨٢.

(٦) انظر: شرح المفصل له٣/١٠٢-١٠٣.

(٧) انظر: شرح الجمل ٢/١٢.

(٨) انظر: التذييل والتكميل٢/٢١٥-٢١٧.

(٩) انظر: شرح السيرافي٣/١٤٣ب، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٠٣.

(١٠) انظر: دلائل الإعجاز: ٣٤٢.

(١١) انظر: شفاء العليل١/١٩٢، وتمهيد القواعد٥/٥٢١-٥٢٣، وتعليق الفرائد٢/٨٣-٨٤.

(١٢) انظر: شرحه القسم الثاني١/١٤٢و٢/١٠١٠. وقد وهم البغدادي في الخزانة٥/٢٨٠ إذ نسب للرضي القول بوصف فصل الضمير بعد (إنما) في بيت ذي الإصبع بالشذوذ، وتابعه في هذا الوهم محقق شرح الرضي عند التعليق على الشاهد وفي طريق كتابة النص في الموضع الأول المشار إليه في هذه الحاشية، مع أن الرضي صرح بجواز ذلك في الموضع الثاني المشار إليه أيضا في هذه الحاشية.

(١٣) انظر: شرح أبيات المغني٥/٢٥٢.

أما ابن جني وابن الشجري فقد ذهبا إلى أن البيت وارد على الضرورة من باب إيقاع المنفصل موقع المتصل في موضع[1]، وفي موضع آخر[2] ذهبا إلى إجازة فصل الضمير بعد إنما لدلالتها على الحصر، وهذا يناقض ذاك إلا إذا قلنا: إن رأيهما استقر على هذا.

وكون البيت ضرورة لوقوع (إيا) موقع (النفس) لا موقع المتصل هو ما نص عليه بعض شراح الكتاب كالرماني[3]، وابن خروف[4]، والصفار[5] (ت٦٣٠هـ)،كما نص عليه ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، لكنه اعتذر للزمخشري قائلا: "أورده على أنه وضع المنفصل موضع المتصل، والقياس أن يقال في مثله: نقتل أنفسنا، فإذن لم يضع (إيا) إلا موضع (النفس)، ولكنه نظر إلى القياس الأصلي المطرح، وهو أن القياس أن يقال: نقتلنا، فكأنه وضع (إيانا) موضع ذلك الضمير"[6].

والذي يظهر لي أن الخلاف في توجيه هذا الشاهد راجع إلى الخلاف في أنه هل يجوز فصل الضمير بعد (إنما)؟ وهذا مبني على الخلاف في أنه هل تفيد (إنما) الحصر أو لا؟

وللإجابة على هذين السؤالين، أقول: فيهما قولان:

الأول: أنه (إنما) يمكن أن تفيد الحصر، وعلى هذا يجب انفصال الضمير بعدها في هذه الحالة، وهذا مذهب الزجاج[7] (ت٣١١هـ)، ووافقه جماعة من النحويين كالفارسي[8] (ت٣٧٧)، وابن جني[9] (ت٣٩٢هـ)، وعبد القاهر الجرجاني[10]، وابن الشجري[11]، وابن مالك كما سبق. ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين[12].

---

(١) انظر: الخصائص٢/١٩٦، وأمالي ابن الشجري١/٥٦.

(٢) انظر: المحتسب٢/١٩٥، وأمالي ابن الشجري٢/٥٦٤.

(٣) انظر: شرحه: ٦١٣. رسالة د. سيف العريفي.

(٤) كما نقل عنه أبو حيان في التذييل ٢/٢١٩.

(٥) كما نقل عنه أبوحيان في التذييل٢/٢١٦.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل١/٤٦٤.

(٧) انظر: المعاني ١/٢٤٣. وانظره منسوبا إليه في: شرح السيرافي٣/١٤٣أ، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١١، والتذييل٢/٢١٥.

(٨) انظر: الشيرازيات١/٤٨، ٢٥٣.

(٩) انظر: المحتسب٢/١٩٥.

(١٠) انظر: دلائل الإعجاز: ٣٤٢.

(١١) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٥٦٤.

(١٢) انظر: التذييل ٢/٢٢٠، والموفي في النحو الكوفي: ٩٤.

والثاني: أنه لا يمكن أن تفيد الحصر، وعلى هذا فهذه المسألة ليست من مواضع فصل الضمير، وهذا ما جعل النحويين –كما سبق– يصفون البيت بالضرورة فاهمين نص سيبويه بناء على ذلك، وقد نسب إلى سيبويه[1] القول بعدم إفادة (إنما) الحصر، وهو ظاهر نصه السابق. أما الزمخشري فيبدو أنه وهم كما قال ابن مالك؛ لأنه نص على إفادة (إنما) الحصر في الكشاف[2].

وقد استدل[3] أصحاب القول الأول بشاهد سيبويه السابق، وبقول الشاعر:

أنـا الفـارس الحـامي الـذمار وإنمـا ... يـدافع عـن أحـسابهم أنـا أو مثلـي[4]

وبأن وجوب الفصل بعد (إنما) بسبب أن العرب عاملت (إنما) معاملة النفي و(إلا)، فكما وجب الفصل هناك، وجب –أيضا– هنا؛ لأن هذا المعنى هو ذاك.

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا[5] بأنه لو كان الفصل واجبا لم يرد الضمير بعد (إنما) إلا مفصولا كما كان بعد (إلا)، وقد تعددت المواضع في القرآن والشعر وكلام العرب التي لم يرد فيها الضمير بعد (إنما) منفصلا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[يوسف:٨٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ:٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾ [النمل:٩١]، وقوله: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، فعلم بذلك عدم وجوب الفصل. وهذا ما دعا أبا حيان إلى أن يقول: "وما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد (إنما) خطأ فاحش وجهل بلسان العرب"[6].

والذي يترجح لدي أن (إنما) تفيد الحصر والمحصور بها هو المتأخر لفظا، فإذا حصر بـ(إنما) وجب انفصال الضمير المحصور فيه؛ لأنك لو وصلت لما فهم والتبس، فقولك: إنما

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/١١، والتذييل والتكميل٢/٢٢٠، وتعليق الفرائد٢/٨٤، والتصريح١/١٠٦.

(٢) انظر: ٤/١٧٠.

(٣) انظر: المعاني للزجاج١/٢٤٣، وشرح التسهيل١/١٤٨، والمغني ٤/٨٢، والتصريح١/١٠٦.

(٤) بيت من الطويل للفرزدق. انظر: ديوانه٢/٢٠٧، والمعاني للزجاج١/٢٤٣، والشيرازيات١/٤٨، ٢٥٣، والمحتسب٢/١٩٥، والاقتضاب١/٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/١١، وشرح التسهيل١/١٤٨.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١١، والتذييل ٢/٢١٦.

(٦) التذييل ٢/٢٢١.

قمت، موضوعه: لم يقع مني إلا القيام. فلو أردت به على: ما قام إلا أنا، لم يفهم إلا بأن تقول: إنما قام أنا. وقد نص الدماميني[1] (ت٨٢٧هـ) على أن البيانيين[2] أجمعوا على الحصر بـ(إنما)، وقال البغدادي: "والحصر لا يبحث عنه النحاة، فإنه وظيفة علم البيان"[3].

وأما ما استدل به من الآيات السابقة فالرد[4] على الاستدلال بها بأنه لم يقصد بها حصر الفاعل وإنما حصر متعلقات الفعل. ثم إن ابن مالك لم يقل إن (إنما) لا يقع بعدها الضمير إلا منفصلا حتى يرد عليه بوقوعه متصلا، وإنما قال: إن الضمير المحصور بـ(إنما) يجب انفصاله. وهذا ما جعل ناظر الجيش يقول عن أبي حيان: "ويالله العجب من الشيخ، جهل المصنف وخطأه وقوله ما لم يقل"[5].

أما بالنسبة لفهم ابن مالك لنص سيبويه فهو -كما يظهر لي- صحيح من جانب وفيه نظر من جانب آخر. أما كون سيبويه أورد الشاهد على إيقاع (إيا) موقع (أنفسنا) لا موقع المتصل فهذا كلام صحيح وهو رأي الرماني وابن خروف والصفار كما سبق. وأما كونه أورده لمناسبة وقوع (إيا) في البيتين موقعا غيره به أولى وليس لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، ففي هذا نظر، لأنها دعوى تحتاج إلى دليل لأن نص سيبويه صريح في أن (إيا) واقعة في البيت الذي أورده موقعا لا يقع مثله في السعة، إذ يقال في السعة: نقتل أنفسنا، إلا إذا كان هناك نص آخر لسيبويه يرى فيه أن (إنما) تفيد الحصر وينفصل بعدها الضمير، وهذا ما لم أقف عليه.

ولكن يظهر أن ابن مالك، بالنظر إلى ذكره تعين انفصال الضمير لحصره بـ(إنما) وأنه مطرد ومن اعتقد شذوذه فقد وهم، وبالنظر إلى نص بعض النحويين[6] على أن سيبويه يرى أن انفصال الضمير بعد (إنما) ضرورة= يريد أن يقول: إنه ليس في نص سيبويه ما ينص على أن انفصال الضمير بعد (إنما) ضرورة، لأن البيت الذي في نصه له وجه غير هذا.

---

(١) انظر: تعليق الفرائد٢/٨٤.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٣٤٢، ومفتاح العلوم: ٤١١، والتلخيص: ٥٠، والإيضاح٣/٢٦، والمطول: ٣٩٢.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب٥/٢٥٢.

(٤) انظر: المغني ٤/٨٣-٨٤. وتمهيد القواعد١/٥٢٣، وتعليق الفرائد٢/٨٣-٨٤.

(٥) تمهيد القواعد١/٥٢٣.

(٦) كالسيرافي، والصفار، وابن عصفور، وأبي حيان. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٤٣ب، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١١، والتذييل ٢/٢١٥-٢١٦.

وقد فهم قريبا من هذا الفهم من نص ابن مالك ناظر الجيش[1]، والدماميني[2]، والبغدادي[3] ناصرين رأي ابن مالك بناء على هذا.

وفي هذا تظهر دقة رأي ابن مالك في فهم وتوجيه نص سيبويه وعدم تحميله أكثر مما يحتمل، ولكن عبارته –كما يظهر لي– قصرت دون الوفاء بهذا المعنى. والله أعلم.

٣–عمل المبتدأ النصب في خبره الظرف.

أورد ابن مالك أربعة آراء في ناصب الخبر الظرف في نحو: زيد خلفك، منها رأي ابن خروف الذي ذهب فيه – معتمدا على نص لسيبويه– إلى أن عامل النصب في الخبر الظرف المبتدأ نفسه. ثم اعترض ابن مالك ابن خروف مستعملا أسلوب السبر والتقسيم وذلك بأن يذكر نص سيبويه المختلف فيه، ثم يذكر الأوجه التي يحتملها النص، ليخلص –بعد استبعاد ما يثبت استبعاده عنده– إلى ما يرتضيه ويرى أنه أليق بفكر سيبويه النحوي.

قال ابن مالك: "وذهب ابن خروف[4] إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيبويه، وحمله على ذلك أن سيبويه قال..."[5].

ونص سيبويه الذي اعترض ابن مالك ابن خروف في فهمه هو: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها. كما أن (العلم) إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في (الدرهم) (عشرون) إذا قلت: عشرون درهما، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها. فالمكان قولك: هو خلفك وهو قدامك...فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده، نحو: العشرين، ونحو قوله: هو خيرا منك عملا، فصار (هو خلفك) و(زيد خلفك) بمنزلة ذلك، والعامل في (خلف) الذي هو [موضع له][6] والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه"[7].

---

(١) انظر: تمهيد القواعد١/٥٢١–٥٢٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد٢/٨٣–٨٤.

(٣) انظر: شرح أبيات المغني ٢/٢٥٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٤.

(٥) شرح التسهيل١/٣١٤.

(٦) ورد مكانها في شرح التسهيل: "في موضعه". وسيأتي الحديث عن الفرق بين العبارتين في المعنى.

(٧) الكتاب١/٤٠٣–٤٠٦.

وبعد إيراد نص سيبويه السابق ذكر ابن مالك الأوجه التي يحتملها النص، وهي أربعة[1]:

الوجه الأول: كون الظرف منصوبا بعامل معنوي، وهو حصول المبتدأ فيه، وهذا يؤخذ من قول سيبويه: "فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها"، مع كون الظرف –أيضا– مرفوع المحل بالمبتدأ، وهذا مأخوذ من قول سيبويه: "عمل فيها ما قبلها". وعلى هذا فللظرف عاملان: عامل نصب معنوي وهو الحصول، وعامل رفع بالمحل هو المبتدأ. وقد أبطل ابن مالك هذا الوجه معللا ذلك بأنه لا قائل به، ولأن (الحصول) لو عمل في الظرف العرفي وهو (الخلف) وشبهه لعمل في الظرف اللغوي كالكيس والكوز، فكان يقال: المال الكيس، والماء الكوز، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل، لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى، فغيره بعدم العمل أولى.

الوجه الثاني: كون الظرف منصوبا بالمخالفة، وهو القول المشهور عن الكوفيين[2]، فإنه يوهمه –كما قال ابن مالك– سيبويه بقوله في الباب المذكور: "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره". وقد رد ابن مالك هذا الرأي بأربعة أوجه[3]، ثم رد إمكانية إفهام نص سيبويه هذا –وهذا ما يهمنا– معتمدا على نص سيبويه، قال ابن مالك: "فسيبويه بريء مما عُوِّل عليه وجُنِحَ إليه، لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت: (وعمل فيها ما قبلها)، وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف، والمخالفة بخلاف ذلك، فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين"[4].

الوجه الثالث: رأي ابن خروف، وهو كون عامل النصب المبتدأ نفسه، وهو رأي جعل ابن مالك احتماله أظهر من الوجهين السابقين، ولعل مرد هذا أن إشارات سيبويه إليه في نصه السابق أكثر وضوحا. ومن تلك الإشارات قول سيبويه في نصه السابق: "عمل فيها ما قبلها"، وقوله: "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره"، وقوله: "فالعامل في (خلف)

---

(١) انظر: شرح التسهيل١/ ٣١٤–٣١٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي٢/ ١٣٢أ، والإنصاف: ٢٠٢، وشرح التسهيل١/ ٣١٣، والتذييل ٤/ ٥٣.

(٣) انظر هذه الأوجه في: شرح التسهيل١/ ٣١٣– ٣١٤. ولم أشأ تطويل البحث بذكرها، لأنها ليست محل نزاع في فهم النص.

(٤) شرح التسهيل١/ ٣١٥.

الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره". ولكن ابن مالك على الرغم من هذا قال: "وهو أيضا مخالف لمراد لسيبويه...ولو قصد ذلك سيبويه نصا لم يعول عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه..."[1]. ثم ذكر هذه الأوجه السبعة التي تبطل القول بهذا الرأي سواء قال به سيبويه أو لم يقل، ولكن دون أن يبين فيها مخالفة ذلك لمراد سيبويه من نصه؛ لأن هذا ما سيبينه في الاحتمال الرابع.

الوجه الرابع: كون الظرف المذكور منتصبا بـ(مستقر) أو (استقر). قال ابن مالك: "وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصدا الظروف الواقعة بعد المبتدأ: (وعمل فيها ما قبلها)"[2]. ولما كان قول سيبويه هذا يحتمل رأي ابن خروف السابق، قارن ابن مالك بين الاحتمالين مبينا أن الاحتمال الأول وهو رأي ابن خروف يفضي إلى المحذورات التي أبطلت بالأوجه السبعة المشار إليها، وهذا الاحتمال لا يفضي فكان أولى بمراد سيبويه، ثم استدل على ما يؤيد هذا الرأي من نص سيبويه قائلا: "ويؤيد أولويته في إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز في قوله: خير عملا، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ، فينبغي أن يكون ناصب الظرف خبرا لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير"[3]. واستدل[4] على ذلك –أيضا– بقول سيبويه في نصه: "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره"، موجها هذا بأن معناه: ما هو في الظرف غير المبتدأ، وبذلك فالضمير (هو) يعود إلى هذا الذي قدره ابن مالك من الاستقرار المحذوف، والهاء في (فيه) تعود إلى الظرف، والضمير الثاني (هو) يعود إلى ما عاد إليه الأول، والهاء في غيره تعود إلى المبتدأ. ثم ذكر أنه لا يصح أن يعود الضمير (هو) إلى المبتدأ، والهاء في (غيره) إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدرا هو غير المبتدأ وعامل في الظرف، فإن الحاجة إليه داعية[5].

ومما يجب التنبيه إليه قبل مناقشة ابن مالك في فهمه واعتراضه أن أذكر أنه مسبوق في اعتراض ابن خروف، فقد اعترضه قبله شيخه ابن عمرون[6] (ت ٦٤٩هـ)، وأن أذكر أن

---

(١) انظر هذه الأوجه في: شرح التسهيل١/ ٣١٥. وانظر رد أبي حيان عليها في: التذييل ١/ ٥٣-٥٤. ولم أشأ – أيضا– تطويل البحث بذكرها لأنها ليست محل نزاع في فهم النص.

(٢) شرح التسهيل١/ ٣١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) كما نقل عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد٢/ ١٠٠٢-١٠٠٣.

ابن خروف مسبوق في هذا الرأي، فقد ذهب إليه وإلى نسبته إلى سيبويه قبله ابن أبي العافية[1] (ت ٥١٩هـ)، وابن الطراوة[2] (ت ٥٢٨). كما نص ابن خروف نفسه فيما نقل عنه أبوحيان[3] والشاطبي[4] أن هذا مذهب متقدمي البصريين.

وقد تابع ابن خروف في رأيه الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)[5].

أما ما ذكره ابن مالك من احتمالات فقد سبقه السيرافي[6] إلى الثاني والثالث والقول بالرابع ولكن دون التكلف في الرد وتحميل نص سيبويه ما لا يحتمل كما سأذكر.

وأما بالنسبة لما ذكره ابن مالك في هذه الاحتمالات –كما سبق– فلي معه وقفات:

الوقفة الأولى: قوله في الوجه الأول أنه يفهم من قول سيبويه: "فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون" أن الظرف منصوب بعامل معنوي، وهو حصول المبتدأ فيه= فيه نظر، لأن هذا تعليل للنصب وليس بيانا للعامل فيه، فسيبويه يريد أن يقول: نصب لأنه ظرف، كما تقول مثلا: هذا منصوب لأنه مفعول به، ولم يقل أحد أن عامل النصب في المفعول به هو وقوع الفعل به. ونص سيبويه هذا كنصه في المبتدأ حين قال: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق، ارتفع (عبدالله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[7]. فسيبويه –كما هو ظاهر من نصه– بعد أن ذكر أن العامل في المبتدأ الابتداء وفي الخبر المبتدأ قال: "وارتفع (المنطلق)...". فلو فهم من تعليله بيان العامل –أيضا– لقلنا: إن الخبر يرتفع بالابتداء. ولم يشر ابن مالك إلى هذا عند الحديث عن العامل في المبتدأ والخبر على الرغم من إيراده نص سيبويه هذا، بل الذي ذكره هناك أن نص سيبويه هذا صريح بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[8].

---

(١) كما نسب إليه في: التذييل ١/ ٥٠، والمساعد ١/ ٢٣٦، والهمع ٢/ ٢١.

(٢) كما نسب إليه في: شرح الصفار ١/ ٣٦٤.

(٣) انظر: التذييل ٤/ ٥٠.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٨–٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: شرحه ٢/ ١٣١أ و١٣٢أ و ب.

(٧) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٩–٢٧٠.

الوقفة الثانية: ترجيحه في الوجه الرابع أولوية أن الظرف منتصب بـ(مستقر) أو (استقر) لتشبيه سيبويه ناصب الظرف في (زيد خلفك) بناصب التمييز في قوله: "خير عملا"، وناصب التمييز خبر فناسب -كما ذكر- أن يكون عامل الظرف خبرا ليكون التنظير أليق= فيه نظر، لأن ذلك غير لازم فقد شبهه سيبويه -أيضا- بنصب الدرهم بالعشرين، ولا يلزم أن يكون (الدرهم) خبرا.

الوقفة الثالثة: توجيهه في الوجه الرابع قول سيبويه: "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره" بأن يكون الضمير (هو) الأول والثاني عائد إلى المستقر المقدر، والهاء في (فيه) عائدة إلى الظرف، والهاء في (غيره) عائدة إلى المبتدأ، وأنه لا يجوز أن يعود الضمير (هو) إلى المبتدأ، والهاء في (غيره) إلى الظرف بحجة أن هذا إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن هناك مقدرا هو غير المبتدأ وعامل في الظرف فإن الحاجة إليه داعية= فيه نظر، لأنه ظاهر التكلف، بل ما رده هو المتبادر للذهن والقريب منه عند قراءة نص سيبويه، وبه قال السيرافي[1]، فيكون المعنى: فهذا انتصب على الاسم الذي هو فيه، أي: في الظرف، وهو، أي: الاسم غيره أي: غير الظرف. وأما حجة أن هذا إعلام بما لا يجهل فيمكن أن يرد عليه بأن سيبويه ذكر هذا ليبين أن عمل المبتدأ في هذا القسم، وهو ما لم يكن المبتدأ هو الخبر في المعنى، النصب، كما بين في نص سابق أن عمل المبتدأ في الخبر الرفع إذا كان المبتدأ هو الخبر في المعنى، حين قال: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أي يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان...فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق"[2].

الوقفة الرابعة: قول ابن مالك: "وقال [أي سيبويه]: (والعامل في (خلف) الذي هو في موضعه)"[3] مخالف لنص سيبويه كما في طبعة هارون وبولاق وشرح السيرافي، وقد سبق ذكر النص فيهما وهو: "والعامل في (خلف) الذي هو موضع له"[4]. ولا شك أن الفرق واضح بين العبارتين، فعبارة سيبويه كما وردت في شرح التسهيل تخدم مراد ابن مالك، لأن فيها تصريحا بأن العامل في (خلف) مستقر أو نحوه، لأنه قال: "الذي (خلف) في موضعه".

---

(١) انظر: شرحه ٢/١٣٣ب.

(٢) الكتاب ٢/١٢٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٢٤.

(٤) الكتاب ١/٤٠٦، و٢/٢٠٢ (بولاق)، وشرح السيرافي ٢/١٣٣أ.

والذي (خلف) في موضعه هو الخبر وهو الاستقرار المحذوف. أما العبارة في طبعة هارون وبولاق وفي شرح السيرافي فليست كذلك؛ لأن قوله: "الذي هو موضع له" تعني الذي (خلف) موضع له، والذي (خلف) موضع له هو المبتدأ. وقد يراد به الاستقرار المحذوف إن دل على ذلك دليل يخرج النص عن ظاهره. وهذا ما لم يأت به ابن مالك.

والذي يدل على أن العبارة الصحيحة هي ما ورد في طبعة هارون وبولاق وشرح السيرافي هو أن العبارة التي أوردها ابن مالك لا تستقيم مع ما بعدها، وهي قول سيبويه: "الذي هو في موضع خبره"؛ لأنه بناء على توضيح ابن مالك لمراجع الضمير في قول سيبويه السابق: "على ما هو فيه وهو غيره" –كما سبق في الوقفة الثالثة– لا يمكن أن تعود الهاء في (خبره) من نص سيبويه هذا إلى المبتدأ، لأنه لا ذكر له سابق، فلم يبق إلا أن تعود إلى (العامل) أو (خلف) في النص، وهذا محال ظاهر.

ولا شك بعدما سبق أن كلام ابن مالك ظاهر التكلف والتحميل لنص سيبويه بما لا يحتمل، وليس التكلف –في نظري– عند ابن مالك في ترجيح كون الظرف يتعلق بمستقر محذوف، ولكن التكلف في إصراره على جعل هذا مقصد سيبويه مع تبرئة نصه مما سواه، مع أن النص ملبس. وقد نص على هذا السيرافي حين قال: "وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملبس...فإن بعض هذه العبارة إيهام لمذهب الكوفيين، وفي بعضها ما يوهم أن المبتدأ هو الذي نصب الظرف"[1]. كما قال الشاطبي معلقا على رأي ابن خروف: "وكأنه استنبطه من كلام سيبويه بل هو كالنص...في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت"[2]. ومما يؤيد أن هذا النص ملبس أن لسيبويه نصا آخر ظاهره موهم أن الابتداء هو عامل النصب في الخبر الظرف كما أنه يعمل الرفع في الخبر غير الظرف، وهو قوله: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ"[3]. فقد فهم بعض الشراح كالقرطبي[4] والأعلم[5] من نص سيبويه هذا أن الابتداء يعمل الرفع والنصب، في حين أن بعضهم كالسيرافي[6] والصفار[7] لم يفهما هذا من ذلك بل فهما أن قوله: "سوى الابتداء"، مستثنى من الرفع فقط، لأنه لا ابتداء ناصب. أما ابن

(١) شرح السيرافي٢/١٣٢أ، و١٣٣أ.
(٢) المقاصد الشافية٢/٨.
(٣) الكتاب١/٢٣.
(٤) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ٣٩.
(٥) انظر: النكت١/١٩٩.
(٦) انظر: شرحه١/٩٤ب.
(٧) انظر: شرحه١/٣٦٤-٣٦٦.

الطراوة[1] فقد فهم من هذا النص أن المقصود بالابتداء المبتدأ، وهو يعمل النصب في نحو: زيد خلفك، وزعم أن هذا مذهب سيبويه، وبهذا سبق -كما أشرت- ابن خروف في هذا الرأي ونسبته إلى سيبويه.

والذي يظهر لي أن توجيه السيرافي لنص سيبويه هو الأقرب والأسهل والذي ليس فيه تحميل لنص سيبويه أكثر مما يحتمل، وذلك لأنه بعد أن نص على إجماع البصريين على أن (خلفك) في نحو: زيد خلفك، متعلق بمحذوف هو الخبر، وبعد أن اعترف - كما سبق- بأن نص سيبويه ملبس، قال: "ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف، فناب عنه...وإنما مثله بقوله: أنت الرجل علما وعشرون درهما، لأن (الرجل) إنما ينصب (علما) إذا كان بتقدير: كامل ونحوه مما هو بمعنى الفعل، وكذلك عشرون درهما، يقدر نصبه على مذهب: ضاربين زيدا ونحوه من التقدير، وكذلك زيد خلفك بمعنى: استقر، فكأن اشتراكها في نصب ما بعدها لاشتراك جميعها في تقدير ناصب لما بعدها من طريق المعنى والتشبيه"[2].

وبهذا فالقول: إن سيبويه يرى أن الناصب لـ(خلفك) في المثال السابق الاستقرار المحذوف ليس مأخوذا من تأويل نصه السابق فقط، ولكن على ما ينتظم من مذهبه كما ذكر السيرافي، وذلك بالجمع بين نصوص سيبويه.

ومما يؤيد هذا أن سيبويه قال في موضع آخر: "وذلك أنك إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر زيد فيها وإن لم تذكر فعلا، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين"[3]. وقال -أيضا- عن (فيها) في نحو: إن فيها عبد الله قائما: "وليست (فيها) بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله، وإنما هي ظرف لا تعمل فيها (إن)، بمنزلة (خلفك). وإنما انتصب (خلفك) بالذي فيه"[4].

فبالجمع بين هذه النصوص المتفرقة السابقة نستطيع أن نصل إلى رأي سيبويه، ولعل هذا ما جعل ابن عمرون -فيما نقل عنه ناظر الجيش- يقول: "والذي يدفع عن سيبويه ما

---

(١) انظر نسبة ذلك له في المصدر السابق.
(٢) شرح السيرافي ٢/ ١٣٢أ.
(٣) الكتاب ٢/ ٨٧.
(٤) الكتاب ٢/ ١٣٢.

توهمه ابن خروف قول سيبويه في بعض أبواب الكتاب: (وإنما ينتصب خلفك بالذي هو فيه)...ومعلوم أن الذي هو فيه (استقر) أو (مستقر)"[1].

وهذا لا يدفع أن نص سيبويه السابق ملبس وأن من فهم منه أنه يرى أن الناصب للظرف المبتدأ غير مقول له بغير ما قال. وهذا ما جعلني أصف محاولة ابن مالك في توجيه نص سيبويه بالتكلف؛ لأنه اعتسف في التوجيه مقتصرا على نص سيبويه السابق وحده، ولو أنه توصل إلى ما توصل إليه بالجمع بين نصوص الكتاب كما فعل السيرافي وابن عمرون، وكما فعل هو في مواضع من توجيه نصوص سيبويه لما وصفناه بالتكلف.

ولكن يبدو أن ابن مالك تكلف في هذا؛ لرده هذا المذهب سواء قال به سيبويه أو لم يقل، كما نص على ذلك فيما سبق. فأراد أن يوجه نص سيبويه ما استطاع؛ لكيلا لا يكون مخالفا له.

٤-اسم (لا) النافية للجنس المفرد بين البناء والإعراب.

ذكر ابن مالك أن أبا إسحاق الزجاج والسيرافي ذهبا إلى أن فتحة (رجل) في نحو: لا رجل في الدار فتحة إعراب، وأن التنوين حذف للتخفيف، كما ذكر أنهما نصا على أن ذلك مذهب سيبويه اعتمادا على فهمها لنص له، ثم اعترضهما ذاهبا إلى أن اسم (لا) مبني، ومعتمدا على نص آخر لسيبويه في هذا لا يقبل الاحتمال كما عبر.

أما نص سيبويه الذي اعتمد عليه السيرافي والزجاج فهو قوله: "و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر"[2].

فقد فهم السيرافي من هذا النص كما نقل عنه ابن مالك. حيث قال في شرحه على الكتاب: "والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب. وهو مذهب سيبويه، لأنه قال: (ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم"[3].

ويبدو أن السيرافي ذهب إلى ذلك؛ لأنه رأى سيبويه قد شبه عمل (لا) بعمل (إن)، وعمل (إن) النصب وهو إعراب، كما رأى سيبويه عبر بالنصب، والنصب من المصطلحات التي تستعمل للمعربات عند البصريين[4].

---

(١) تمهيد القواعد ٢/١٠٠٢-١٠٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٤.

(٣) ٣/٨٣أ.

(٤) انظر: شرح الرضي القسم الثاني ١/١١١.

وقد نقل السيرافي قول الزجاج الذي أشار إليه ابن مالك، مع اعتذار الزجاج لتشبيه سيبويه (لا) مع اسمها بـ(خمسة عشر). قال السيرافي: "قال أبو إسحاق الزجاج: ليست مبنية، وإنما شبهها بـ(خمسة عشر) -يعني سيبويه- لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أن (خمسة) لا تفارق (عشر)"[1].

وقد تابع الزجاج والسيرافي في هذا الفهم بعض النحويين كالباقولي[2] (ت٥٤٣هـ)، وابن الخباز[3] (ت٦٣٧هـ).

وأما نص سيبويه الآخر الذي اعتمده ابن مالك في الاعتراض فقد أورده ضمن قوله: "والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب، هو مذهب سيبويه، استنادا إلى قوله في الباب الأول من أبواب (لا)...وغفلا عن قوله في الباب الثاني: (واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل (لا) فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من (خمسة عشر)، لا[4] كما أذهب من المضاف)[5]. فهذا نص لا احتمال فيه"[6].

فمراد ابن مالك أنه إذا كان نص سيبويه السابق يحتمل إعراب اسم (لا) لتعبيره بالنصب وتشبيهه عمل (لا) بعمل (إن)، فإنه في هذا النص قد صرح بأن حذف التنوين من اسم (لا) كحذف التنوين من (خمسة عشر)، لا كحذفه من المضاف. وهذا نص -لا احتمال فيه- على أن حذف التنوين فيه إنما سببه البناء لا التخفيف[7].

وقد فهم الفارسي[8] والرماني[9] أن اسم (لا) مبني من نص سيبويه نفسه الذي اعتمد عليه الزجاج والسيرافي معتمدين على أن سيبويه شبه (لا رجل) بـ(خمسة عشر)، الأمر الذي اعتذر عنه الزجاج كما سبق. وبهذا يكونان قد سبقا ابن مالك إلى هذا الفهم.

---

(١) شرحه ٣/٨٢ب.

(٢) انظر: شرح اللمع ١/٤٠٠-٤٠١.

(٣) انظر: توجيه اللمع: ١٥٨.

(٤) سقطت (لا) من مطبوعة الكتاب، والصواب إثباتها، لأن المعنى يطلبها. وهي كذلك في طبعة بولاق ١/٣٤٨، وشرح السيرافي ٣/٨٥ب.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٦) شرح التسهيل ٢/٥٨.

(٧) انظر: التذييل ٥/٢٤٩.

(٨) انظر: التعليقة ٢/٢٢-٢٣.

(٩) انظر: شرحه: ٣٤٢. ٣٤٥ رسالة الدكتور سيف العريفي. وقد نسب أبو حيان للرماني في التذييل ٥/٢٤٩ القول بالإعراب.

وتابع ابن مالك ومن سبقه في هذا الفهم الرضي[1].

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك –تابعا الفارسي والرماني– هو الفهم الصحيح، وذلك لما يلي:

١. صراحة نص سيبويه الذي ساقه ابن مالك في أن حذف التنوين من اسم (لا) سببه البناء.

٢. أن لسيبويه نصا آخر نص فيه على أن اسم (لا) المفرد النكرة بمنزلة المنادى المفرد المعرفة[2].

٣. أن الأخفش[3] قصد بمصطلح النصب أو الفتح بغير تنوين البناء، لأنه ذكره في أول حديثه عن (لا)، ثم صرح بالبناء، وكذلك فعل المبرد[4]. وهذا يقوي أنه مراد سيبويه، أيضا.

٤. أن تعبير سيبويه بالنصب لا يعني الإعراب، لأنه كثيرا ما يخلط بين ألقاب الإعراب والبناء، وقد أشار إلى هذا الخلط عنده وعند المبرد الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في هامش المقتضب[5].

٥. أن تشبيه سيبويه (لا) بـ(إن) لا يعني أن تعمل (لا) في الاسم فتنصبه، لأن التنوين ليس من عمل (إن)، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل[6].

٦. أن القول بأنه معرب بلا تنوين مخالف للنظائر، فإن التنوين لا يحذف إلا لمنع الصرف، أو للإضافة، أو لدخول اللام، أو لكونه في علم موصوف بـ(ابن) مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء. ولما انتفى عن اسم (لا) جميع ما سبق قبل البناء تعين كونه مبنيا[7].

٥– (زيد) في نحو: أزيد قام، بين ترجيح الفاعلية أو الابتدائية أو احتمالهما.

نقل ابن مالك عن السيرافي أنه فهم من كلام لسيبويه أن (زيدا) في نحو: أزيد قام يحتمل كونه مرفوعا على الابتدائية أو الفاعلية، فاعترضه قائلا: "وذكر السيرافي أن

---

(١) انظر: شرح الرضي القسم الأول٢/ ٨١٤– ٨١٥.

(٢) انظر: الكتاب٢/ ٢٨٨.

(٣) انظر: المعاني١/ ٢٤– ٢٥.

(٤) انظر: المقتضب٤/ ٣٥٧، ٣٦٠.

(٥) انظر: المقتضب١/ ٤– ٥.

(٦) انظر: الإنصاف: ٣١٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل٢/ ٥٨.

الفاعلية في نحو: أزيد قام؟ راجحة على الابتداء عند الأخفش، مرجوحة عند الجرمي (٢٥٥هـ)، وفي قول سيبويه احتمال. كذا زعم السيرافي، وليس كما زعم، بل صرح برجحان[١] الفاعلية، فإنه قال: (وتقول أعبد الله ضرب أخوه زيدا، لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب (عبدالله) فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب. فإنما جعل هذا المضمر[٢] بيان ما هو مثله)[٣]. هذا نصه، فبان به خلاف ما زعم السيرافي"[٤].

وقبل أن أناقش فهم ابن مالك لنص سيبويه لا بد من تحقيق نصه هو، فهل الأولى فيه كلمة (رجحان) كما وردت في النسختين الأخريين غير الأم التي اعتمد عليها المحققان، وكما ورد -أيضا- في شروح التسهيل: التذييل[٥] والمساعد[٦] وتمهيد القواعد[٧]، أو أن الأولى (وجوب) كما أثبت محققا شرح التسهيل في المتن من النسخة الأم التي اعتمدا عليها؟

قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن كلمة (وجوب) هي الأولى؛ لأن نص سيبويه الذي نقله ابن مالك يحتمل ذلك، وسيأتي توضيح هذا، ولكن الذي يقطع بأن (رجحان) في نص ابن مالك أولى من (وجوب) أن ابن مالك نفسه قال بعد ذلك مباشرة: "ولم يجز سيبويه في نحو: أزيد ذهب به إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر"[٨]. فلو كان الذي في نص ابن مالك (وجوب) لتناقض كلامه، لأنه لا فرق بين (أزيد قام) و(أزيد ذهب به)، بدليل أن سيبويه نفسه لم يفرق بينهما، إذ قال: "فإن قلت: أزيد ذهب به أو أزيد انطلق به، لم يكن إلا رفعا، لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاما لم يكن إلا رفعا، كما قلت: أزيد ذهب أخوه، لأنك لو

---

(١) في المطبوع اختار المحققان كلمة (وجوب) الواردة في النسخة الأم التي اعتمدوا عليها، وأشارا إلى أنه جاء في النسختين الأخريين: (رجحان)، والصواب ما أثبت، وستأتي مناقشة ذلك.

(٢) في الكتاب طبعة هارون١/ ١٠٢-١٠٣، وطبعة بولاق١/ ٥٢-٥٣ وردت كلمة (المظهر) بدل (المضمر)، ويستقيم المعنى بكليهما، وقد أشار السيرافي إلى هذا، انظر: شرحه١/ ٣١٠أ.

(٣) الكتاب١/ ١٠٢-١٠٣.

(٤) شرح التسهيل٢/ ١٤٦-١٤٧.

(٥) انظر: ٦/ ٣٥٠.

(٦) انظر: ١/ ٤٢٠.

(٧) انظر: ٤/ ١٧٠٤.

(٨) شرح التسهيل٢/ ١٤٧.

قلت: أزيد ذهب لم يكن إلا رفعا"[1]. ثم إن سيبويه لم ينص على جواز الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر، وإنما عبر في هذا النص كما في النص الأول الذي اعتمد عليه ابن مالك، فكيف فهم ابن مالك من هذا جواز الوجهين، ومن ذاك وجوب الرفع على الفاعلية، لوكان يرى أن نص سيبويه يدل على وجوب الفاعلية؟

ومما يؤيد هذا أن شراح التسهيل[2] نقلوا نص ابن مالك هذا وفيه (رجحان) بدل (وجوب)، فلو كان فيه ما فيه لما تركوه، وبخاصة أبا حيان الذي تعقب ابن مالك ديدنه.

فإذا تقرر هذا قلنا: لم ينص ابن مالك على وجه الاستشهاد في نص سيبويه الذي أورده وذكر قبل إيراده أن سيبويه صرح فيه برجحان الفاعلية، ولكن يظهر أنه فهم أن سيبويه في نصه هذا فسر رفع (عبدالله) في المثال الوارد فيه على أنه فاعل مرفوع يفسره المذكور، وذلك لأن قوله: "فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله" صريح في أن العامل في (عبدالله) في المثال المذكور فعل، لأن سيبويه يريد أن يقول: إن هذا الفعل المضمر مُبَيَّنٌ مما هو مثله، والذي مثله في مثال سيبويه فعل.

فلما رأى ابن مالك سيبويه قد فسر رفع (عبدالله) على أنه فاعل بفعل يفسره المذكور، ورآه في نصوص أخرى سبقت هذا النص قد أشار إلى جواز ابتداء الأسماء بعد همزة الاستفهام، وإلى أن الأرجح أن يليها الأفعال =فهم من ذلك رجحان الفاعلية، وخص هذا النص بالاستشهاد، لأن سيبويه صرح فيه بكون المرفوع فاعلا عند تفسير المثال، ففهم من هذا التصريح أنه رجحان.

أما بالنسبة للسيرافي فلم يكن هذا النص الذي أورده ابن مالك غائبا عنه، فلقد أورده ورأى أن كلام سيبويه ليس فيه نص على نوع رفع (عبدالله) فيه، لأن المضمر يحتمل أن يكون الابتداء ويحتمل أن يكون فعلا. قال: "وقول سيبويه...يحتمل هذين الوجهين، إن شئت قدرت الابتداء وإن شئت قدرت فعلا"[3].

وقد تابع السيرافي في احتمالية الوجهين في نحو: أزيد قام، ابن يعيش[4]، وابن الحاجب[5].

---

(١) الكتاب١/١٠٤.

(٢) انظر: التذييل ٦/٣٥٠، والمساعد١/٤٢٠، وتمهيد القواعد٤/١٧٠٤.

(٣) السابق.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/٣٥.

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية٢/٢٧٢.

أما الرماني[1] فمع إجازته لهما جعل رفع (عبدالله) على الفاعلية في المثال الذي في نص سيبويه هو المختار، لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى.

وهذا ما اختاره الرضي[2] ناسبا إياه إلى سيبويه والجرمي، ووافقه في الاختيار الشاطبي[3].

والذي يظهر لي أن سيبويه يرى أن (زيدا) في نحو: أ زيد قام، راجح الرفع على الفاعلية مع جواز الابتداء، ليس فهما من النص الذي أورده ابن مالك معترضا السيرافي فيه فقط، وإنما منه مع غيره. وبيان ذلك أن سيبويه[4] أجاز مجيء الجملة الاسمية بعد حروف الاستفهام، ولكن ذكر أن الفعلية أرجح لأنها الأصل، وجعل تقديم الاسم على الفعل في نحو: هل زيد قام أو هل زيدا رأيته، قبيحا في حروف الاستفهام ما عدا الهمزة، فإن ذلك جائز فيها خاصة. وقال -أيضا-: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز...ويختار فيها النصب، لأنك تضمر الفعل فيها، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم...إلا أنك إن شئت رفعت فيها...والرفع فيها على الجواز"[5].

وأما قول السيرافي: إن نص سيبويه ليس فيه نص على نوع رفع (عبدالله)، وقول ابن مالك أن نصه صريح في رجحان الفاعلية= ففيهما نظر، لأن الذي يبعد قول السيرافي هو تعبير سيبويه بالإضمار فهو يمكن أن يكون نصا، لأن الابتداء ليس شيئا يمكن إظهاره حتى يضمر بخلاف الفعل، ولأن الذي يبعده ويبعد رأي ابن مالك هو أننا لو أردنا فهم نص سيبويه السابق بقطع النظر عما سواه، كما يدل عليه شرحهما، لما فهمنا منه -كما ذكرت فيما سبق- إلا إيجاب الرفع على الفاعلية. وأما إذا جمعنا هذا النص مع غيره من نصوص سيبويه في أبواب الاشتغال والتي ذكرنا أمثلة منها، فإن رجحان الفاعلية مع جواز الابتداء هو الذي نفهمه من هذا النص. فلعل هذا ما دعا ابن مالك إلى هذا الاعتراض، ولكنه لم يشر إلى ذلك.

---

(١) انظر: شرحه ٣١٣/١، تحقيق: شيبة.

(٢) انظر: شرح الرضي القسم الأول ٥٣٢/١.

(٣) المقاصد الشافية ٧٦/٣-٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ٩٨/١-٩٩.

(٥) انظر: الكتاب ٩٩/١-١٠٠.

٦- حكم إضمار عامل المنصوب في: انته أمرا قاصدا.

ذهب الزمخشري إلى أن (أمرا) في المثال السابق مفعول به لفعل لازم إضماره، مثله مثل قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء:١٧١]. قال: "ومن المنصوب باللازم إضماره...قولهم: انته أمرا قاصدا، لأنه لما قال: انته، علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه، قال الله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء:١٧١] "[١].

وقد بين ابن مالك أن هذا المثال ليس من المنصوب باللازم إضماره، بل من الجائز، لأنه ليس جاريا مجرى المثل في كثرة الاستعمال، نحو: هذا ولا زعماتك، وكليهما وتمرا، وحسبك خيرا لك،ونحو ذلك، ثم اعترض الزمخشري ووصف ما ذهب إليه بالغفلة عن كلام سيبويه، لأن سيبويه ذكر هذا المثال بعد أمثلة التزم إضمار ناصبها، لكنه بعد ذلك بقليل نص على أنه يجوز إظهاره. قال ابن مالك: " فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلا أو جاريا مجرى المثل في كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاقتصار...وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه فجعل (انتهوا خيرا لكم) و(انته أمرا قاصدا) سواء"[٢]. وقال في موضع آخر معترضا غير الزمخشري: "وقد حكم بعض المتأخرين بمنع النصب أخذا بظاهر قوله الأول، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع. ومثل هذا اتفق للزمخشري في: (انته أمرا قاصدا)، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره، لأن سيبويه ذكر بعده أمثلة التزم إضمار ناصبها، ثم بين بعد ذلك بقليل أن الذي نصب (أمرا قاصدا) يجوز إظهاره، وغفل الزمخشري عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب"[٣].

ونص سيبويه الذي يشير إليه ابن مالك هو في باب: (هذا باب يحذف من الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)[٤]. وقد بدأ فيه سيبويه بسرد الأمثلة إذ قال: "وذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك..."[٥]، إلى أن قال: "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: "انتهوا خيرا لكم". ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرا لك"[٦]، ثم قال: "ونظير ذلك في الكلام قوله: انته أمرا قاصدا، فإنما قلت: انته وائت أمرا قاصدا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل"[٧].

---

(١) المفصل: ٧٣.
(٢) شرح التسهيل٢/١٥٨-١٥٩.
(٣) السابق٢/٢٥٨.
(٤) الكتاب١/٢٨٠.
(٥) السابق.
(٦) السابق١/٢٨٢.
(٧) السابق١/٢٨٤.

ولا شك أن الفارق بين لازم الإضمار وجائزه كثرة الاستعمال، وإلا فالأمثلة التي أوردها سيبويه في هذا الباب لا تختلف عن هذا المثال في المعنى، ولعل هذا ما جعل الرضي يقول عن سيبويه: "ولعله سمع (انته وائت أمرا قاصدا)، بإظهار ناصب (أمرا)، ولم يسمع إظهار ناصب (خيرا لكم)، و(خيرا لك)، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى"[1].

٧-(أمس) بين البناء على الفتح، والمنع من الصرف مطلقا عند بعض بني تميم في قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا[2]

في (أمس) إذا قصد بها اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ثلاث لغات[3]: الأولى: لغة أهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا، والثانية: لغة جمهور بني تميم، وهي إعرابها في حالة الرفع مع منع الصرف وبناؤها في النصب والجر على الكسر، والثالثة: هي ما خرج عليها هذا البيت واختلف في نص سيبويه فيها وسيأتي الحديث عنها، وهي لغة لبعض بني تميم. هذا ما أطبق عليه عامة النحويين فيما وقفت عليه.

وزعم أبو القاسم الزجاجي[4] (ت ٣٣٩هـ) أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح مستشهدا على ذلك بالرجز السابق، فاعترضه ابن مالك مبينا عدم صحة كلامه، وذلك لأن مستنده -كما ذكر ابن مالك- الذي أورده - وهو بيت الرجز السابق- أخذه من سيبويه، وسيبويه لم يستشهد به على أن الفتحة في (أمس) فتحة بناء وإنما فتحة إعراب، فهو ممنوع من الصرف مجرور وعلامة جره الفتحة، وبهذا يكون البيت شاهدا

---

(١) شرح الرضي ق١م١/٣٩٩.

(٢) بيت من الرجز ينسب للعجاج، وليس في ديوانه، وقد ذكر البغدادي في الخزانة٧/١٧٣ أن ابن المستوفي ذكر أن هذا الرجز بعيد عن نمط رجز العجاج. وانظره في: الكتاب٣/٢٨٥، والنوادر لأبي زيد: ٢٥٧، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٣، والعضديات: ١٩٩، وأمالي ابن الشجري٢/٥٩٦.

(٣) انظر: الكتاب٣/٢٨٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٣، والعضديات: ١٩٨، وأمالي ابن الشجري٢/٥٩٥، وشرح المفصل٤/١٠٧، وشرح التسهيل٢/٢٢٣، وشرح الرضي ق٢م١/٤٩٧.

(٤) انظر: الجمل: ٢٩٩. وقد ورد هذا منسوبا للزجاج في شرح الجمل لابن عصفور٢/٤١٢، إذ ورد فيه: "وزعم الزجاج وأبو القاسم..."، ثم أورد هذا الرأي. ويظهر لي أن هذا خطأ طباعي أو تحريف، وما أكثره في هذه الطبعة، فيكون النص: "وزعم الزجاجي أبو القاسم"، وإلا فهو وهم من ابن عصفور ﷺ لأن الزجاج كما سيأتي لا يرى هذا.

على أن من بني تميم من يسوي المجرور والمنصوب بالمرفوع في الإعراب والمنع من الصرف في جميع أحواله. قال ابن مالك: "وزعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح. واستشهد بهذا الرجز. ومدعاه غير صحيح؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع. ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في "مذ أمس" فتحة إعراب. وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه. فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه"[1].

ولم ينص في الجمل الزجاجي على أنه أخذ هذا البيت من سيبويه. ولم أقف على نص له في غيره. ولكن ابن مالك –كما سبق– قطع بهذا. فقد يكون استبعد عدم اطلاع الزجاجي على هذا النص؛ لأنه أحد رواة الكتاب عن شيخه الزجاج عن المبرد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه[2]. وقد يكون ابن مالك قطع بهذا لأنه اطلع على ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) الذي قال عن هذا في شرح أبيات الجمل كما نقل عنه البغدادي: "والفتحة فتحة إعراب. وقد غلط أبو القاسم فيها وزعم أنها في البيت مبنية على الفتح. وإنما هي في البيت على لغة بعض بني تميم...وإنما دخل عليه الوهم من قول سيبويه...وأنشد البيت على ذلك. فتوهم أنه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنه أراد أن (أمس) مبني. ولو تأمل لبان له العذر"[3]. وقد يكون ابن مالك استند إلى غير الجمل مما لم أطلع عليه من كتب الزجاجي. وعلى كل فقد عزا ابن مالك رأي الزجاجي هذا إلى فهم نص سيبويه على غير وجهه.

ونص سيبويه محل الإشكال هو قوله: "وقد فتح قوم (أمس) في (مذ) لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع. شبهوها بها. قال:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٢) انظر سند الرواية في: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٠٠.

(٣) خزانة الأدب ٧/١٧٠-١٧١.

وهذا قليل"[1].

وقد اختلف النحويون في فهم هذا النص، فمنهم – وهو الزجاجي كما نص على ذلك ابن هشام اللخمي وابن مالك – من فهم أن المقصود بالفتح في نص سيبويه فتح البناء، وعليه فـ(أمس) مبنية على الفتح.

ومنهم من فهم منه أن المقصود بالفتح فتحة الإعراب، ثم اختلف هؤلاء بعد هذا، فمنهم من فهم من نص سيبويه أن (أمس) يعرب إعراب ما لا ينصرف في جميع أحواله عند بعض العرب وهم بعض تميم، وإلى هذا ذهب الرماني[2] وابن خروف[3]، وتابعهم على هذا ابن مالك –كما سبق– وابن أبي الربيع[4] والرضي[5]. وإلى هذا الرأي في (أمس) دون الإشارة إلى نص سيبويه ذهب جماعة من النحويين كالفارسي[6]، والثمانيني[7] (ت٤٤٢هـ)، وابن الشجري[8]،وابن هشام[9] (ت٧٦١هـ).

ومنهم من فهم أن بعض بني تميم هؤلاء يعربون (أمس) إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع مطلقا، وفي الجر بشرط أن يكون الجار (مذ)، وبخلاف هذا تكون مبنية، وذلك إذا كانت منصوبة أو مجرورة بغير (مذ). وإلى هذا ذهب الزجاج[10]، والسيرافي[11]، والقرطبي[12]، والأعلم[13]، ونسبه ابن خروف لابن طاهر(ت٥٨٠هـ)[14].

---

(١) الكتاب٣/٢٨٤–٢٨٥.

(٢) انظر: شرحه: ٩٧٤ رسالة د. آل موسى.

(٣) انظر: تنقيح الألباب: ٣٢١.

(٤) انظر: البسيط١/٤٨٢.

(٥) انظر: شرح الرضي ق٢م١/٤٨٢–٤٨٣.

(٦) انظر: العضديات: ١٨٩–١٩٩.

(٧) انظر: شر اللمع١/٢٢٦.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٥٩٥.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب١٠٠–١٠١.

(١٠) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٣.

(١١) انظر: شرحه: ٤/١٢٣ب.

(١٢) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ٢٠٨.

(١٣) انظر: النكت٢/٤٩١، وتحصيل عين الذهب: ٤٧٩.

(١٤) انظر: تنقيح الألباب: ٣٢١.

والذي يظهر لي أن سيبويه من خلال نصه السابق يرى أن (أمس) ممنوعة من الصرف عند بعض العرب –وهم بعض بني تميم كما نص عليه بعض النحويون[1]– في حالة الرفع مطلقا وفي حالة الجر إذا كان الجار (مذ)، وفيما سوى ذلك يبنى على الكسر، وذلك لأنه نص على كون ذلك في (مذ) حين قال: "وقد فتح قوم في (مذ)"، وإلا فلا فائدة لذكر (مذ) في النص.

ومما يؤيد هذا أن سيبويه قال في موضع آخر وفي موضوع آخر: "كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوة) حين تقول: لدن غدوة إلى العشي"[2]. وقال السيرافي معلقا على هذا: "فأراد أن يعرفك أن بعض الأشياء تختص بموضع لا تفارقه"[3]. وليس هناك ما يمنع أن تكون (مذ) في النص الذي نناقشه من هذا الباب.

وأما ما ذهب إليه الزجاجي فيرده –كما ذكر ابن مالك– امتناع الفتح في موضع الرفع. فلو كانت تبنى على الفتح لبنيت في حالة الرفع أيضا، ولم يرد ذلك، فعلم أن المقصود بالفتح فتحة إعراب لا بناء. ومما يؤيد هذا أن سيبويه أحيانا يخلط بين مصطلحات البناء والإعراب.

وقد وجه تعبير سيبويه بالفتح توجيها أراه حسنا، ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل[4]، رادا فهم الزجاجي لنص سيبويه، فذكر أنه عبر بالفتح هنا في الممنوع من الصرف، لأنه لا يمكن أن تسمى هذه الحركة التي أحدثها عامل الجر نصبا، لأنها ليست للنصب وإنما هي للجر، ولم يسمها جرا استقلالا لها، لأنها لو سميت بذلك صارت كأنها غير جر ألبتة.

٨–عامل نصب الاسم في نحو: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا.

قال ابن مالك في التسهيل عن المثالين السابقين: "والنصب في هذين ونحوهما بـ(كان) مضمرة قبل الجار أو بمصدر (لابس) منويا بعد الواو، لا بـ(لابس) خلافا للسيرافي وابن خروف"[5]. ثم قال في شرحه: "وذهب السيرافي وابن خروف إلى أن قول سيبويه: ما شأنك وملابستك زيدا، مؤول. قال ابن خروف: قوله[6]: (فكأنك قلت: ما شأنك

---

(١) انظر مثلا: النوادر لأبي زيد: ٢٥٧، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٣، وشرح اللمع للثمانيني ١/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٩.

(٣) شرحه ٤/ ٢٣٤أ.

(٤) كما نقل عنه البغدادي في الخزانة ٧/ ١٧٠.

(٥) التسهيل ضمن شرحه لابن مالك ٢/ ٢٥١–٢٥٢.

(٦) يقصد سيبويه.

وملابسة زيدا)، إنما قدر المصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن، والمضمر الفعل؛ لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا"[1].

فابن مالك يرى أن العامل في الاسم المنصوب في المثالين السابقين هو المصدر من (لابس) ونحوه الذي قدره سيبويه حين قال: "فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسه زيدا أو وملابستك زيدا"[2]، في حين أن السيرافي وابن خروف –كما ذكر– يقدران الفعل ويذهبان إلى أن تقدير سيبويه المصدر معنوي لا إعرابي؛ لأن المصدر لا يجوز عمله عند سيبويه مقدرا[3].

وقد اعترضهما ابن مالك[4] ذاهبا إلى أن سيبويه أراد تقدير المصدر؛ لقوة الدلالة عليه، ولثبوت عمل المصدر المقدر عن العرب –كما ذكر– وإلى أن سيبويه لو صرح بمنع حذف المصدر لكان محجوجا بثبوت ذلك عن العرب.

وقد رد ابن مالك على ابن خروف من كلام ابن خروف نفسه؛ لأنه – كما ذكر ابن مالك[5]– أقر سيبويه على تقدير المصدر المؤول في نحو قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا[6]

إذ التقدير: من لد أن كانت النوق شولا، وعلل ذلك بقوة الدلالة عليه، مع أنه أقر سيبويه على منع تقدير المصدر في نحو قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ[7]

---

(١) شرح التسهيل٢/٢٥٦–٢٥٧.

(٢) الكتاب١/٣٠٩.

(٣) انظر: الكتاب٢/٣٣٤–٣٣٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل٢/٢٥٥، ٢٥٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢/٢٥٧.

(٦) بيت من الرجز نسبه النحاس في إعراب القرآن: ١٩٢ للعجاج، وليس في ديوانه، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وانظره في: الكتاب١/٢٦٤، وسر الصناعة ٢/٥٤٦، وتحصيل عين الذهب: ١٨٥، وأمالي ابن الشجري١/٣٣٨، وشرح التسهيل٢/٢٥٧، والتذييل ٢/٢٣٠.

(٧) بيت من الوافر نسب لعمرو بن معديكرب وغيره. انظر: الكتاب١/٣٣٤، والبيان والتبيين١/٢٢٨، والكامل٣/١٤٤، والخزانة٣/٤٢٦، وشرح أبيات المغني٢/١٠٨، وانظره بلا نسبة في: المقتضب٤/٤٠٩، وكتاب الشعر٢/٤٢٨، والتذييل ٤/٢٣١.

إذ لا يجوز أن يكون التقدير عند سيبويه: إلا أن يكون[1]، وعلل ذلك بضعف الدلالة عليه.

كما رد على ابن خروف باعترافه بأن الموضع لا يصلح للفعل لتقدم الاسم عليه حتى لا يحمل الفعل على الاسم وهذا ما دعا ابن خروف إلى القول بأن المصدر يظهر حين التقدير[2].

وبناء على ما ذكر ابن مالك فإن ابن خروف متناقض في كلامه، ولم أستطع الوقوف على رأيه هذا فيما بين يدي من كتبه.

وما نسبه ابن مالك لابن خروف من موافقة سيبويه على تقدير المصدر لقوة الدلالة ومنع التقدير لضعفها، مع القول بأن العامل في الاسم في مثال سيبويه هو الفعل لا المصدر هو ما ذهب إليه الشلوبين[3] في تفسير نص سيبويه، لكن أبا حيان[4] نسب إلى الشلوبين نقلا عن ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) أنه ذهب إلى ذلك أولا، ثم خالف وقال: هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، وتقدير الإعراب: مالك تلتبس وزيدا.

أما ما نقله ابن مالك عن السيرافي فليس دقيقا كما وقفت عليه في نص السيرافي، لأن السيرافي حينما ذهب إلى أن كلام سيبويه محمول على المعنى لم ينص على أن المقدر الفعل (لابس) أو أن مكان التقدير بعد الواو، وإنما ذكر أن نصب (زيدا) في نحو: ما لك وزيدا وما شأنك وزيدا، محمول على نصب الاسم في نحو: ما صنعت وزيدا، فـ(مالك) و(ماشأنك) بمنزلة: (ما تصنع)، ولذلك نصبا الاسم حملا على المعنى. قال السيرافي: "فحمل الكلام على المعنى، فجعل (ما شأنك) و(ما لك) بمنزلة (ما تصنع)، فصار كأنك قلت: ما صنعت وزيدا". ثم بعد هذا قال: "وقد مثل سيبويه: ما شأنك وملابسة زيدا وملابستك زيدا، ولا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وزيدا"[5].

وقد وافق ابنَ مالك في أن العامل في تقدير سيبويه المصدر، بعضُ النحويين كاللورقي[6] (ت٦٦١هـ)، والرضي[7]، وابن عقيل[8].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٥.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٧.
(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ١٠٧٧-١٠٧٩.
(٤) انظر: التذييل ٨/ ١٢١، والارتشاف ٣/ ١٤٨٨.
(٥) شرحه ٢/ ٨٣أ.
(٦) انظر: المباحث الكاملية: ٣٩٤.
(٧) انظر: شرح الرضي ق١م ٢/ ٦٢٧-٦٢٨.
(٨) انظر: المساعد ١/ ٥٤٢.

في حين أن نحويين آخرين كابن طاهر (ت٥٨٠هـ) فيما نسب إليه[١]، وأبي حيان[٢]، وناظر الجيش[٣]، وافقوا ما نسبه ابن مالك للسيرافي وابن خروف من أن مراد سيبويه التفسير المعنوي. وزاد بعضهم كأبي حيان وناظر الجيش على ذلك بأن اختار أن يكون العامل (كان) المقدرة ذاكرين أن هذا هو الأولى لرأي سيبويه؛ لأن سيبويه عبر بالفعل في ترجمة الباب حينما قال: "هذا باب منه يضمرون فيه الفعل"[٤]، ولأن التقدير بالمصدر أو الفعل يخرج المسألة من باب المفعول معه إلى المفعول به؛ لأن الاسم المنصوب بعد الواو يكون مفعولا به للفعل أو المصدر المقدرين وليس مفعولا معه. كما أن تقدير الفعل أولى من تقدير المصدر؛ لأن تقدير المصدر ليس مغنيا عن تقدير الفعل؛ لأن المصدر لا بد له من عامل[٥].

والذي يظهر لي[٦] أن سيبويه -كما تنطق به نصوصه التي سأوردها خلال حديثي هذا- يريد أن يعامل نحو: مالك وزيدا وما شأنك وعمرا، معاملة: كيف أنت وعبدُالله وما أنت وعبدُالله ونحوهما، وقد تحدث عن ذلك قبل الحديث عن المثالين المعنون للمسألة بهما، وقد ذكر أن في ذلك لغتين: الأولى لغة الأكثرين، وهي أن يكون (عبدالله) مرفوعا على أنه معطوف على المرفوع قبله، فكأنك قلت: كيف أنت وكيف عبدالله، مع دلالة الواو على معنى المعية، كما ذكر أن الاسم لم ينصب لعدم تقدم فعل يكون عاملا للمنصوب. قال: "هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال...وكذلك كيف أنت و عبدُالله، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما؛ لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى (مع) على (كيف)، و(كيف) بمنزلة الابتداء، كأنك قلت: وكيف عبدالله، فعملت كما عمل الابتداء، لأنها ليست بفعل، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعا"[٧]. وهذا لا يحتاج إلى تأويل في رفعه والمعية مفهومة من معنى الواو. والثانية: اللغة القليلة، وهي التي يكون فيها (عبدالله) في المثال

---

(١) انظر: الارتشاف٣/١٤٨٨، والمساعد١/٥٤٢.

(٢) انظر: التذييل ٨/١٣١-١٣٢، والارتشاف٣/١٤٨٨.

(٣) انظر: تمهيد القواعد٤/٢٠٦٩-٢٠٧٠.

(٤) الكتاب١/٣٠٧.

(٥) هذا إذا كان أعرب المصدر المقدر مفعولا معه، أما إذا كان معطوفا على ما قبله والاسم بعده مفعوله فلا.

(٦) أشار إلى قريب مما ظهر لي ابن أبي الربيع في الملخص: ٣٧٨.

(٧) الكتاب ١/٢٩٩،٣٠١.

السابق منصوبا، وهذا ما يحتاج إلى تأويل عامل النصب فيه، وقد جعله سيبويه (كان) المقدرة، حين قال: "وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل...كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد، وما كنت وزيدا"[1]. ونظرا لأن (زيدا) و(عمرا) في نحو: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا، لا يجوز عطفهما على الاسم السابق للمانع الصناعي، وهو العطف على المجرور دون إعادة الجار، وللمانع المعنوي إذا عطفت (عمرو) على (شأن)؛ لأنك لو عطفته عليه لم يجز لعدم التباسه به، لأن الملتبس بالشأن هو المضمر المتصل به، فالأصل أن يقول: ما شأنك وشأن عمرو، ولو قال ذلك لكان (الشأن) الثاني معطوفا مرفوعا على لغة أكثر العرب مع بقاء الواو دالة على المعية؛ لعدم تقدم فعل يعمل النصب كما سبق =نظرا لذلك وجه سيبويه النصب في المثالين السابقين مرة بناء على لغة الأكثرين التي في نحو: كيف أنت وزيد، برفع (زيد)، فقدر في نحو: ماشأنك وعمرا، معطوفا على (شأن) مرفوعا يكون في نفس الوقت عاملا للنصب في (عمرو)، وعلى هذا يكون (عمرو) مفعولا به لا مفعولا معه عند سيبويه والمعية باقية مفهومة من الواو كما كانت في نحو: أنت وشأنك، التي لا يجوز فيها النصب على المعية عند سيبويه[2] بل الرفع عطفا على الاسم المرفوع قبله، مع بقاء دلالة الواو على المعية. قال بعد أن ذكر مانع عطف الاسمين في المثالين السابقين على ما قبلهما: "فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيدا، أي: ما شأنك وتناولُك زيدا"، ثم قال: "فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةٌ زيدا، أو وملابستُك زيدا، فكان أن يكون (زيد) على فعل، وتكون (الملابسة) على (الشأن)"[3]. فقوله: "يكون (زيد) على فعل" يعني معمولا للمصدر الذي عبر عنه بالفعل[4]، وهذا يفسر النصب، وقوله: "وتكون (الملابسة) على (الشأن)" يعني أن تكون الملابسة المقدرة معطوفة على الشأن، وعلى هذا يكون العطف عطف اسم على اسم له به علاقة، فلو قال: ما شأنك وما ملابستُك زيدا صح المعنى، كما كان (زيد) في نحو: ما أنت وزيدٌ، معطوفا على الاسم الذي قبله،

---

(١) السابق١/٣٠٣.

(٢) السابق١/٣٠٥.

(٣) السابق١/٣٠٧، ٣٠٩.

(٤) سيبويه أحيانا يعبر عن المصدر بالفعل. انظر: المفصل: ٥٥، وشرحه لابن يعيش١/١١٠، والنجم الثاقب: ٣٧٣.

وعليه يصح أن تقول: ما أنت وما زيد، بخلاف ما لو قلت: ما شأنك وما عمرو، فلا يصح، لأن عمرا لا التباس له بالشأن.

ثم وجهه مرة أخرى بناء على اللغة القليلة وهي النصب في نحو: ما أنت وزيدا، إذ وجهه سيبويه بالتقدير نفسه الذي وجه به هذه اللغة، وهو تقدير (كان)، فكما كان التقدير في نحو: كيف أنت وزيدا، هو: كيف تكون وزيدا، كذلك التقدير في نحو: ما شأنك وعمرا، هو: ما كان شأنك وعمرا؛ ليكون الفعل (كان) هو عامل النصب، وأنت لو قلت: ما شأنك وشأن عمرو، بنصب (شأن) الثانية لكان على اللغة القليلة، وبالتقدير نفسه، ولو رفعته لكان على اللغة الكثيرة. والدليل على ذلك من كلام سيبويه أنه قال: "ومن قال: ما أنت وزيدا، قال: ما شأن عبدالله وزيدا، كأنه قال: ما كان شأن عبدالله وزيدا، وحمله على (كان)، لأن (كان) تقع ههنا. والرفع أجود وأكثر في (ما أنت وزيدا)، والجر في قولك: ما شأن عبدالله وزيد أحسن وأجود"[1]. فلم يقدر سيبويه الملابسة هنا، لأن العطف هنا جائز على الاسم السابق وهو اللغة الكثيرة، فلم يحتج إلى الملابسة لتقيم العطف، أما النصب فهو على اللغة القليلة، ولذلك احتاج إلى تقدير (كان). وكذلك الأمر في نحو: مالك وزيدا، فعلى التوجيه في اللغة الكثيرة أن يكون التقدير: مالك وملابستك زيدا، بعطف الملابسة على الخبر المقدم. وعلى اللغة القليلة يكون التقدير: ما كان لك وزيدا. قال: سيبويه: "ومن نصب في (ما أنت وزيدا) – أيضا– قال: ما لزيد وأخاه...كأنه قال: ما كان شأن زيد وأخاه"[2].

وبناء على ما سبق فسيبويه لم يقدر العامل بعد الواو مصدرا ويكون الاسم المنصوب مفعولا معه، بل يكون مفعولا به مع بقاء الواو على معنى المعية، ولم يرد أن يكون المصدر مفعولا معه؛ لأن هذا يحتاج إلى تقدير عامل – أيضا– في المفعول معه، وسيكون (كان) المقدرة كما يقدر سيبويه دائما في مثل هذا، فيجتمع تقديران، كما لم يرد سيبويه تقدير فعل بعد الواو؛ لأن هذا يخالف توجيهه على اللغة الكثيرة مع تخالف المعطوف والمعطوف عليه. ولهذا فإن من قال من النحويين[3] معترضا: إن تقدير المصدر

---

(١) السابق.

(٢) السابق١/٣٠٩-٣١٠.

(٣) انظر: التذييل ٨/١٢٢، وتمهيد القواعد٤/٢٠٧٠.

يخرج نحو هذا من باب المفعول معه الأمر الذي لا يريده سيبويه - لم يفهم مقصود سيبويه الفهم الصحيح.

وعلى هذا فالنحويون الذين تعرضوا لكلام سيبويه في هذه المسألة لم يوضحوا – فيما يظهر لي– مقصد سيبويه كما يجب، فلم يتطرقوا إلى توجيه سيبويه بناء على اللغة الكثيرة والقليلة. وأقربهم إلى مراد سيبويه ابن مالك؛ لأنه جزم أن سيبويه يقصد بتقدير المصدر أنه هو العامل، ولأن مفهوم كلامه[1] أن الاسم المنصوب مفعول به؛ لأنه نص على أن المنصوب مفعولا معه إذا كان المضمر (كان)، لكنه لم ينص على أن هذا التقدير يخرج الاسم من كونه مفعولا معه صناعيا، الأمر الذي يقصده سيبويه، بل تحدث عنه في باب المفعول معه ضمن ما يجب النصب فيه عند الأكثر. كما أن قوله: "ولسيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبان: أحدهما أن يقدر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولا معه، والثاني أن يقدر بعد الواو مصدر (لابس) منويا أو مضافا إلى مخاطب"[2] يدل على أن التقديرين مستويان عند سيبويه، في حين أنه فرق بينهما –كما سبق– على حسب اللغتين الكثيرة والقليلة.

وأما قول السيرافي: إن (ما لك وزيدا) و(ما شأنك وعمرا) عند سيبويه بمنزلة (ما تصنع وزيدا أو وعمرا)، فليس ذلك عند سيبويه على الإطلاق، بل على اللغة القلية.

وأما ما نقله ابن مالك عن ابن خروف، فيكفي رد ابن مالك عليه.

وأما تأييد أبي حيان كون تقدير المصدر عند سيبويه تقديرا معنويا لا تقدير إعراب لأن سيبويه عبر بالفعل في ترجمة الباب، فيرده أن سيبويه –كما سبق– يعبر بالفعل وهو يقصد المصدر.

وأما تضعيف بعض النحويين – كما سبق– تقدير المصدر بأنه يخرج الاسم من النصب على المفعول معه، فليس دليلا على نفي هذا التقدير عن سيبويه؛ لأنه أراد أن يكون مفعولا به للمصدر المقدر المعطوف على ما قبله مع بقاء الواو دالة على المعية، فهو وإن خرج صناعيا لم يخرج معنويا، مثله مثل: أنت وشأنك، وكيف أنت وزيد[3].

---

(١) وممن ذهب إلى أن هذا مفهوم كلامه –أيضا– ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٤/ ٢٠٦٩.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٩.

هذا مفهوم سيبويه كما ظهر لي من نصوصه، مع أن الأسهل -عندي- أن يكون تأويل العامل في الاسم المنصوب في نحو: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا هو (كان) المحذوفة كما قدر سيبويه بناء على اللغة القليلة، لأن الاسم ههنا منصوب على اللغتين، ولا يجوز رفعه أو جره. فكون التأويل موحدا أولى. كما أن التأويل بذلك لا ينقض المعنى كما يرى سيبويه[1].

٩-حكم نصب (زيد) في نحو: ما شأن عبدالله وزيدا.

ذكرت في المسألة السابقة أن إيجاب النصب في الاسم في نحو: مالك وزيدا وما شأنك وزيدا، كان بسبب المانعين؛ الصناعي والمعنوي اللذين أديا إلى عدم جواز العطف، وعلى هذا فإذا زال المانع كما في نحو: ما لعبدالله وزيد وما شأن عبدالله وزيد. أمكن العطف وكان هو الأرجح، لأن النصب يحتاج إلى فعل ولا فعل في الجملتين، ولكنه غير ممتنع لجواز حمله على تقدير (كان) كما قدرها سيبويه في نحو: ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا.

وكون العطف هو الأرجح هو ما نص عليه سيبويه حين قال: "فإذا ظهر الاسم فقال: ما شأن عبدالله وأخيه يشتمه، فليس إلا الجر، لأنه قد حسن أن تحمل الكلام على عبدالله". وحين قال بعد ذلك: "ومن قال: ما أنت وزيدا، قال: ما شأن عبدالله وزيدا، كأنه قال: ما كان شأن عبدالله وزيدا...والرفع أجود وأكثر في (ما أنت وزيد)، والجر في قولك: ما شأن عبدالله وزيد أحسن وأجود"[2].

وقد اعترض ابن مالك بعض المتأخرين -كما عبر- لأنه حكم بمنع النصب اعتمادا على قول سيبويه في نصه الأول: "فليس إلا الجر". قال ابن مالك: "وقد حكم بعض المتأخرين بمنع النصب أخذا بظاهر قوله الأول، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع"[3].

والحقيقة أن ما ذهب إليه بعض المتأخرين هذا هو ظاهر الوهم. ولم أقف على أحد من المتأخرين سبق ابن مالك منع ذلك توهما من نص سيبويه هذا، بلى قد وجدت ابن

---

(١) انظر: الكتاب١/٣٠٣.

(٢) الكتاب١/٣٠٩.

(٣) شرح التسهيل٢/٢٥٨.

الحاجب يمنع النصب في ذلك في شرح المقدمة الكافية[1] دون الإشارة إلى سيبويه أو نصه، ولكنه في الإيضاح[2] أجازه، وقد أشار ابن فلاح اليمني[3](٦٨٠هـ) إلى أن هذا رأيه الأخير. وهذا ما لم يشر إليه السيوطي(٩١١هـ) حين قال: "ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب"[4].

وقد تابع ابن الحاجب في رأيه الأول دون الإشارة -أيضا- إلى سيبويه أو نصه العلوي[5] (٧٤٩هـ).

١٠-ناصب المستثنى بـ(إلا).

اختار ابن مالك أن يكون العامل في المستثنى المنصوب هو (إلا)، وذكر أنه موافق في ذلك لسيبويه الذي خفي كون هذا المذهب مذهبه -كما عبر- على جمهور شراح الكتاب. قال ابن مالك: "واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني موافق بذلك لسيبويه...وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا"[6]. ثم أورد ابن مالك عدة نصوص لسيبويه يستدل بها على ما ذكره، ونصوص سيبويه هي:

أولا: قوله: "اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن (لا) حين قلت: لا مرحبا ولا سلام، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك (إلا)، ولكنها تجيء كما تجيء (لا) لمعنى. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما"[7].

ووجه الاستدلال بهذا النص عند ابن مالك[8] أن سيبويه جعل (إلا) نظيرة (لا) المحمولة على (إن) في أن ما تدخل عليه تارة تصادفه مشغولا بعامل غيرها فتؤثر في

---

(١) انظر: ٢/٤٩٩.

(٢) انظر:١/٣٢٤.

(٣) انظر: شرحه على الكافية: ٦٢٢.

(٤) همع الهوامع٣/٢٤٢.

(٥) انظر: الأزهار الصافية١/٣٨٣، والحاصر: ٣٥٥.

(٦) شرح التسهيل٢/٢٧١.

(٧) الكتاب٢/٣١٠.

(٨) انظر: شرح التسهيل٢/٢٧١-٢٧٢.

معناه دون لفظه، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه، كما أن سيبويه صرح بأن العامل في (زيد) في نحو: قاموا إلا زيدا، ما قبله من الكلام، وعلى هذا فهو إما أن يريد بـ(ما قبله من الكلام) (إلا) وحدها أو الفعل وحده أو كليهما، ودخول (من) مانع من أن تريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس؛ لأن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على نكرة.

ثانيا: قول سيبويه: "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلا زيدا. وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب (زيدا) على غير (رأيت)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهما"[1].

وقد وصف ابن مالك[2] هذا النص بأنه أظهر من الأول في الدلالة، ووجه الاستدلال به عنده أن سيبويه صرح بأن النصب في المثال المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو بغير (رأيت). فيتعين نصبه بـ(إلا). ثم زاد هذا التصريح تأكيدا بقوله: "ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فيه الأول".

ثالثا: قول سيبويه بعد أن مثل بـ(أتاني القوم إلا أباك): "وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[3].

ووجه الاستدلال من هذا النص عند ابن مالك[4] أن سيبويه جعل علة نصب (الأب) عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ (الأب) منصوبا بلفظ (أتى) كما لم يكن لمعناه حظ في معناه، وإذا لم يكن النصب بذلك تعين أن يكون بـ(إلا).

ثم وصف ابن مالك من نسب إلى سيبويه خلاف هذا بأنه تقول أو غلط فيما تأول[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٧٣.

(٥) السابق.

وأما شراح الكتاب فقد اختلفوا في فهم مراد سيبويه من نصوصه في العامل في المستثنى: فالسيرافي يرى أن سيبويه يرى أن العامل في المستثنى الفعل؛ لأنه بعد أن ذكر أن هناك خلافا في ناصب المستثنى وقال: "فأما الذي قاله سيبويه" ونقل نصوص سيبويه التي استدل بها ابن مالك =قال: "وقد كشف سيبويه ذلك بأبين مما تقدم، وهو قوله في باب (غير)[1]: (ولو جاز أن تقول: أتاك القوم زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصبا)"[2]. ولأنه بعد ذلك ذكر أن الفراء(٢٠٧هـ) نقل عن البصريين أنهم قالوا: نصبنا المستثنى بإضمار فعل معناه: لا أعني زيدا، ثم قال: "وأظنه أراد ما قاله سيبويه"[3]، ثم رد عليه قائلا: "هذا تفسير لمعنى الاستثناء وليس بتحقيق للناصب فيه"[4]. ثم جَلَّى السيرافي عن رأيه في ذلك حين قال: "وأما قول سيبويه عقيب قوله: (وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا): (فتنصب زيدا على غير رأيت) فإنما يريد: فتنصب (زيدا) على غير البدل ولكن على الاستثناء...والعامل للنصب في الوجهين هو (رأيت)"[5].

فهذا يدل على أن السيرافي يرى أن سيبويه يرى أن العامل في النصب في المستثنى هو الفعل، ولذلك قال عنه: "والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيدا) بالفعل الذي قبل (إلا)"[6]. ثم زاد ذلك توضيحا بأن بين وجه النصب به وهو كونه بواسطة (إلا)، لأن الفعل ينصب كل ما يتعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات، فمنها ما ينصب بالفعل مباشرة كالمفعول به، ومنها ما ينصب بواسطة كالمفعول معه والمستثنى بـ(إلا). ولعل هذا هو سبب عزو كثير من النحويين[7] إليه وإلى سيبويه القول بأنه منصوب بواسطة (إلا).

---

(١) الكتاب٢/٣٤٣.

(٢) شرحه ٣/١٠٧أوب.

(٣) يقصد النص الثاني من نصوص سيبويه التي أوردتها سابقا.

(٤) السابق٣/١٠٨أ.

(٥) السابق.

(٦) السابق٣/١٠٧ب.

(٧) انظر: سر الصناعة ١/١٢٩، والمرتجل: ١٨٦، وشرح المقدمة المحسبة٢/٣٢٢، وتوجيه اللمع: ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٥٨، وشرح التسهيل٢/٢٧٧، والمساعد١/٥٥٦.

وعلى هذا فليس صحيحا ما توصل إليه أحد الباحثين[1] من أن كلام السيرافي يدل على أنه يرى أن سيبويه يرى أن الناصب للمستثنى (إلا)، ذاكرا أنه سبق ابن مالك إلى فهم نص سيبويه كذلك، ولكن ابن مالك لم يشر إليه.

وإلى مثل ما ذهب السيرافي ذهب الرماني[2].

وأما أبو علي الفارسي فلم يذكر شيئا عن هذا في التعليقة، ولكنه نسب لسيبويه في البغداديات[3] أنه يرى أنه منصوب عن تمام الكلام، وهو ما نسبه المرادي[4] لأحد المتأخرين. وأما في الإغفال[5] فقد نسب له أنه يرى أن المستثنى منصوب بالجملة قبل (إلا) بواسطة (إلا)، مع أنه واضح من كلامه فيه أن المقصود بالجملة الفعل. في حين أنه في المسائل المنثورة[6] والإيضاح[7] نص على أن العامل في المستثنى الفعل بواسطة (إلا)، وإذا لم يكن في الجملة فعل نحو: القوم إخوتك إلا زيدا، فيكون النصب على تقدير معنى الفعل.

وأما ابن خروف فقد نسب إليه ابن مالك أنه يرى أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال لا على سبيل الواسطة، مع أنه قال في شرح جمل الزجاجي: "والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال —وهو قول سيبويه— الفعل الأول، أوالابتداء يتوسطه (إلا)"[8]. ولم أستطع الوقوف على نص ابن خروف في شرح الكتاب؛ لأنه في الجزء المفقود منه.

والذي يظهر لي أنه ليس في نصوص سيبويه السابقة نص أو دليل على أنه يرى أن ناصب المستثنى هو (إلا) أو الفعل، بل غاية ما يفهم من نصوصه هو أن الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) من الكلام، وقد ألمح سيبويه إلى أنه الفعل حين قال: "ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيدا، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصبا"[9]، وهو ما قال عنه السيرافي ملمحا إلى أنه فهم منه ذلك: "وقد كشف سيبويه ذلك بأبين مما تقدم، وهو قوله"[10]، ثم ذكر نص سيبويه السابق.

---

(١) انظر: اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه: ٤٩٣، ٤٩٦-٤٩٧.
(٢) انظر: شرحه: ٤٣٧ رسالة د. العريفي.
(٣) انظر: ٤٩٣، ٥٩٣.
(٤) انظر: الجنى الداني: ٥١٧.
(٥) انظر: ٣٣٧/١، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٦.
(٦) انظر: ٥٨-٥٩.
(٧) انظر: ٢٢٥.
(٨) انظر: ٩٥٨/٢.
(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.
(١٠) شرحه ١٠٧/٣أ.

وأما النصوص التي استدل بها ابن مالك فكلها فيها نظر، وقد تتبعها أبو حيان[1] وفندها نصا نصا. فأما ما ذكره من تشبيه سيبويه (إلا) في الاستثناء المفرغ بـ(لا) الداخلة على (مرحبا وسلاما)، وأن ذلك يدل على أنها تشبه (لا) في أنها إن صادفت المعمول مشغولا بعامل أثرت في معناه فقط، وإلا أثرت في لفظه ومعناه =فهو تحميل للنص بأكثر مما يحتمل لأن غاية ما ذكره هو تشبيه (إلا) في هذه الحالة التي يعمل فيها ما قبلها بما بعدها فكأنها لم تذكر، بـ(لا) في قولك: لا مرحبا، في أنها غير مؤثرة في العمل، لأن (مرحبا) مشغول بعامل مضمر ناصب له، فكأنها لم تذكر أيضا.

وأما قوله بأن قول سيبويه: (ما قبله من الكلام) لا يخلو إما أن يريد به (إلا) وحدها أو الفعل وحده أو كليهما،فهو ليس تقسيما حاصرا، لأنه بقي أن يريد به الجملة بأسرها، وهو مدعى الجماعة في أنه مذهب سيبويه كما ذكر أبوحيان[2].

وأما ما ذكره من أن (من) للتبعيض لا لبيان الجنس لأن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على نكرة، فليس بصحيح، لورود الشواهد الكثيرة على ذلك.

وأما استدلاله بقول سيبويه: "فنصب (زيدا) على غير (رأيت)". وأنه تصريح بأن العامل غير الفعل فتعين كونه (إلا)، فليس بمتعين، لأن لا يُدَّعى أن سيبويه يرى أنه إذا انتصب انتصب بالفعل الناصب لـ(أحد) في قوله: ما رأيت أحدا إلا زيدا، وإنما يمكن أن يكون رأيه أنه منصوب بالجملة نفسها لا بجزئها الذي هو الفعل. نعم يمكن أن يكون هذا ردا على السيرافي الذي ذهب إلى ذلك، مع أن له توجيها لا يخلو من التكلف في كون العامل الفعل في حالة النصب والإبدال[3].

وأما استدلاله بأن قول سيبويه: "ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول" هو تصريح بأن العامل غير الفعل وتعين كونه (إلا)، فليس بمتعين –أيضا– لأن غاية ما فيه أنه يريد أنه لم يسلط عليه الفعل فينصبه كما نصب (أحدا)، ولكن العامل فيه ما قبله من الكلام كما يذكر سيبويه دائما.

وأما استدلاله بأن في قول سيبويه: "وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة" جعلاً لكون علة النصب هي عدم دخول المستثنى فيما دخل فيه ما

---

(١) انظر: التذييل ٨/ ١٩٠-١٩٦.

(٢) انظر: المصدر السابق٨/ ١٩٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي٣/ ١٠٨أ.

قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فيلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ (أتى) كما لم يكن لمعناه حظ في معناه، وإذا لم يكن ذلك تعين نصبه بـ(إلا) =فليس بلازم، لأنه ظاهر التكلف وتحميل النص أكثر مما يحتمل، ولأنه يمكن أن يكون سيبويه إنما نفى أن يكون داخلا في الإتيان الذي دخل فيه القوم، ولم يكن صفة فيتبع ما قبله في الرفع، بل بقي فضلة من الفضلات، عمل فيه ما قبله من الكلام، فليس العامل فيه الفعل، ولا يتعين إذ ذاك في قوله: "ما قبله من الكلام" أن يكون العامل (إلا). ثم إن التزام سيبويه وتكراره لعبارة أن العامل فيه ما قبله من الكلام[1] يبعد أن يكون العامل (إلا).

وبناء على ما سبق يظهر تكلف ابن مالك في هذه المسألة ومحاولته توجيه نصوص سيبويه حسب ما فهمه هو لا حسب ما يمكن أن تفهم هي.

١١-العامل في (بسرا) و(رطبا) في نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا.

لسيبويه نص ورد فيه هذا المثال، وهو قوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا. فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذ كان) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذا كان). ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر، لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على (كان) ولكنه حال"[2].

وقد فهم السيرافي[3] نص سيبويه هذا على ظاهره ورأى أن العامل في (بسرا) و(رطبا) هي (كان) التامة المقدرة والمقدر قبلها (إذا) في المستقبل و(إذ) في الماضي، ولم يتعرض السيرافي لمتعلق الظرفين المقدرين.

فاعترضه ابن مالك[4] موردا بعض نص سيبويه السابق، ومبينا أن العامل في الحالين هو (أفعل) التفضيل (أطيب)، ورادا كلامه بأن فيه تكلف إضمار ستة أشياء وهي (إذ) أو (إذا)، و(كان)، وفاعلها مرتين، وبأنه لو سلم الإضمار للزم إعمال (أفعل) التفضيل في

---

(١) انظر: الكتاب٢/ ٣١٠، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) الكتاب١/ ٤٠٠.

(٣) انظر: شرحه٢/ ١٢٩ب.

(٤) انظر: شرح التسهيل٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

الظرفين: (إذ) و(إذا) فيوقع بما فر منه، وبأنه خلاف كلام سيبويه لأن قول سيبويه: " وإنما قال الناس..." إلخ النص –كما ذكر ابن مالك– نص على أن تقدير (إذا كان) لم تدع إليه حاجة من قبل العمل بل من قبل تقريب المعنى.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك: "وإنما ذكرت نص سيبويه لئلا يظن من لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه. وغير السيرافي من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافي وذاهبون إلى ما ذهبت إليه"[1].

والذي وقفت عليه من شراح الكتاب قد تعرض لهذا النص غير السيرافي هم: الفارسي والأعلم وابن خروف كما نقل عنه الشاطبي.

أما الأعلم[2] فكلامه تلخيص لكلام السيرافي.

وأما الفارسي فلم يتعرض لهذا النص في التعليقة، ولكنه تعرض له في الحلبيات، إذ ذكر هذا النص وذكر أنه مشكل، ثم استعمل في توضيحه أسلوب السبر والتقسيم، فذكر أن (بسرا) لا يخلو عامله من أن يكون اسم الإشارة (هذا) أو أفعل التفضيل (أطيب) أو المضمر الذي أشار إليه سيبويه، ولا يجوز أن يكون العامل (أطيب) لتقدم (بسرا) عليه، وإذا لم يجز أن يكون (أطيب) لم يبق إلا أن يكون العامل (هذا) أو المضمر، وإذا أعملت المضمر لزم لهذا المضمر عامل ولا بد أن يكون (هذا). فإذا كان كذلك ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت (هذا) في الحال واستغنيت عن المضمر، وعلى هذا يخلو النص من تكلف التقدير في العمل ويبقى هذا التقدير الذي قدره سيبويه تقدير معنى لا إعراب، وبهذا يكون قول سيبويه: "وإنما قال الناس هذا على إضمار (إذا كان)..."إيعازا إلى ذلك، وهذا ما أشار إليه الفارسي حينما قال: "فإذا أعملت (هذا) تأولت[3] ما ذكره من قوله: (إنما قال الناس...) على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه، وجعلت (أطيب) خبر هذا المبتدأ وإن كان قد عمل في الحال كما تقول: ضرب زيدٍ عمرا حسنٌ"[4]. وأما(رطبا) فيرى الفارسي أن العامل فيها (أطيب).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: النكت ٢/١١.

(٣) في المطبوع: "وتأولت"، بالعطف. وأظن الصواب ما أثبت، لأنه بالعطف يبقى (إذا) بلا جواب.

(٤) الحلبيات: ١٧٨.

وبهذا فقد خلص الفارسي إلى أن العامل في (بسرا) في المثال الوارد في نص سيبويه هو اسم الإشارة (هذا)، وأن العامل في (رطبا) هو أفعل التفضيل (أطيب).

لكنه قال بعد ذلك: "والذي يحمل عليه هذا الباب أن تنصب (بسرا) على هذا الظاهر الذي ذكره، كأنه قال: هذا إذا كان بسرا وإذ كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا، فيكون الظرفان جميعا متعلقين بـ(أطيب) لأن (أفعل) فيه دلالة على فعلين...ولا يجوز أن تعمل هذا المعنى في الحالين من حيث أعملته في الظرفين، لأن الحال لا تعمل فيها المعاني إذا تقدمت عليهن، وإن جاز أن تعمل في الظروف متقدمة"[1]. كما قال: "وهذا الوجه أسهل وأشبه بمجرى هذا الباب، ألا ترى أن سيبويه قد قال: (فهذا كله محمول على ما حملت عليه ما قبله)[2]. والذي ذكر قبل أن ذلك على (إذ كان) و(إذا كان)"[3]. وهذا تصريح بكون العامل في الحالين (كان) المقدرة قبل كل حال، وبكون العامل في الظرفين المقدرين قبل (كان) في الموضعين هو أفعل التفضيل (أطيب)، وبكون إعمال أفعل التفضيل في الحال المتقدم عليه غير جائز؛ لأن الحال يختلف عن الظرف، فلا يعمل فيه متقدما العامل الضعيف.

ولعل هذا ما جعل أحد النحويين يصف رأي أبي علي الفارسي بالاضطراب[4]. ولكننا يمكن أن نجمع بين هذين الرأيين بأن نقول: إن الفارسي يجيز في المثال الوارد في نص سيبويه أن يحمل على وجهين: الوجه الأول: أن يكون العامل في الحال الأولى اسم الإشارة. وفي الثانية أفعل التفضيل، ولا تقدير على هذا، وتعليل سيبويه للتقدير الذي نقله عن الناس –كما عبر– يمكن أن يستدل به على ذلك كما سبق، وهذا لا يكون إلا إذا تقدم في المثال اسم إشارة كما في مثال سيبويه، والوجه الثاني: أن يكون العامل في الحالين –كما سبق، أيضا– (كان) المقدرة قبلهما، وفي الظرفين أفعل التفضيل، وهذا يتحتم إذا لم يتقدم في المثال اسم إشارة.

هذا ما وقفت عليه من كلام الفارسي، وقد نسب له بعض المتأخرين[5] ومنهم ابن مالك أنه يرى في التذكرة أن العامل في الحالين أفعل التفضيل، وهذا يخالف ما سبق من كلامه في البغداديات، ولعل مصدر هؤلاء النحويين هو ابن مالك الذي ربما التبس عليه الأمر، لأنه قال: "قال أبوعلي في التذكرة: مررت برجل خير ما تكون خير منك، العامل في

---

(١) الحلبيات: ١٧٩–١٨٠.

(٢) الكتاب١/٤٠١.

(٣) الحلبيات: ١٨٢–١٨٣.

(٤) انظر: شرح اللمع للأصفهاني٢/٤٦٩.

(٥) انظر: الارتشاف٣/١٥٨٨، والمساعد٢/٣٠.

(خير ما تكون) (خير منك) لا (مررت)، بدلالة: زيد خير ما تكون خير منك"[1]. وقد وجدت هذا الكلام الذي نقله ابن مالك في الحلبيات، ولكن كان الفارسي يوجه فيها رأيا للمازني في هذا المثال، أما رأيه هو فيه فقد وضحه بعد ذلك بجلاء، وهو أن العامل في (خير) هو (إذا كان) أو (إذ كان) كما نقل عن سيبويه[2].

وأما ابن خروف فقد ذكر الشاطبي[3] أن الرأي الذي جرى عليه ابن مالك بأدلته هو رأيه، ولم أستطع الوقوف على هذا الرأي في كتب ابن خروف.

وبهذا يتضح أن الرأي الذي نقله ابن مالك عن الفارسي من أنه موافق لما ذهب إليه يخالفه ما وجدته في الحلبيات، كما أن الاستدلال الذي ذكره ابن مالك من أن تقدير (إذا أو إذ كان) أدى إلى احتياج تقدير للظرفين فيكون وقوع فيما فر منه، هو مستفاد من الفارسي. لكن الفارسي استدل به على إعمال (هذا) وابن مالك استدل به على إعمال أفعل التفضيل.

والذي يظهر لي أن سيبويه حينما علل القول بتقدير (إذ أو إذا كان) الذي نقله عن الناس كان يريد أن يبين أنه ليس المقصود بـ(كان) في تقديرهم (كان) الناقصة وإنما التامة، والدليل على هذا قوله بعد ذلك: "ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر، لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على (كان) ولكنه حال"، فقوله: "لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة"، يعني: لأن (كان) الناقصة تنصب المعرفة على أنها خبر (كان) كما تنصب النكرة كذلك، بدليل قوله: "فليس هو على (كان) ولكنه حال"، يعني: فليس هو على (كان) الناقصة. وبهذا يكون رأي السيرافي والفارسي في فهم نص سيبويه هو الصواب.

١٢-عمل اسم الفاعل الموصول بـ(أل).

يرى الرماني أن اسم الفاعل الموصول بـ(أل) يعمل إذا كان بمعنى المضي فقط، وفهم كلام سيبويه على هذا، قال:"الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذي فعل) أن يعمل عمل الفعل الماضي كقولك: الضارب زيدا...وعلى هذا جعله سيبويه بمعنى (الذي فعل) حتى يكون مختصا بالزمان الماضي"[4].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٥.

(٢) انظر: الحلبيات: ١٨٠-١٨٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٨١.

(٤) شرحه ١/ ٥٧.

واعترضه ابن مالك في هذا الفهم موردا النصوص الحاملة له على هذا الفهم من كلام سيبويه الذي لم يتعرض فيه لكون الموصول بـ(أل) بمعنى المضارع. قال ابن مالك: "وقد ظن قوم منهم الرماني أنه لا يعمل إلا في المضي. وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بـ(الذي فعل)، فقال: (هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا...ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله: أعبدالله أنت الضاربه، لأنك إنما تريد معنى: أنت الذي ضربه)[1]. وقال بعد هذا الباب بأبواب يسيرة: (هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى)[2]، ثم قال بعد ذلك: (قولك هذا الضارب زيدا، فصار بمعنى الذي ضرب زيدا وعمل فيه)[3]. هذا نصه. ثم تمادى على مثل هذا في جميع الباب"[4]. ثم علل ابن مالك اقتصار سيبويه على تفسير اسم الفاعل الموصول بـ(أل) بـ(الذي فعل) وعدم تعرضه للذي بمعنى المضارع بأن اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي لا ينصب الاسم بعده مع غير الألف واللام، بخلاف المستقبل والدال على الحال فإنه يعمل متجردا، وإذا "صح له العمل دون الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذي أحق وأولى"[5]. كما استدل ابن مالك على عمله -إضافة إلى هذه العلة القياسية- بالسماع. قال: " ولو لم يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه للأولوية المشار إليها، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن وغيره. فمن إعماله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]. ومن إعماله في غير القرآن قول الشاعر[6]:

فَبِتُّ والهمُّ تغشاني طَوَارِقُهُ ... مِنْ خوفِ رحلَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِيْنَ غَدَا"[7].

---

(١) الكتاب١/ ١٢٧، ١٣٠.

(٢) الكتاب١/ ١٨١.

(٣) المصدر السابق١٨١.

(٤) شرح التسهيل٣/ ٧٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) بيت من الطويل قائله: جرير. انظر: ديوانه١/ ٣٩٤. مع اختلاف في الرواية لا تغير الشاهد.

(٧) شرح التسهيل٣/ ٧٦-٧٧.

وقد تابع الرماني في نسبة هذا المذهب لسيبويه ابنُ الدهان والفارسيُّ كما نقل عنهما الرضي[1]. ونُسِب هذا المذهب إلى قوم من النحويين دون تحديد[2].

أما ما ذهب إليه ابن مالك من فهم نص سيبويه بتعليله فهو -أيضا- فهم السيرافي وتعليله[3].

والذي يظهر لي أن هذا هو التفسير الصحيح لكلام سيبويه، لأن سيبويه[4] أورد قوله تعالى: ﴿ لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] مثالا على ذلك، واسم الفاعل في الآية بمعنى الاستقبال لا المضي، ولأن هذا القول هو قول جمهور النحويين[5]، حتى إن ابن مالك في شرح الكافية الشافية[6] وابنه[7] وهما وعزواه إلى جميع النحويين.

١٣-الشاهد في قول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتت طِرَابًا وبات الليلُ لم يَنَمِ[8].

اعترض ابن مالك الأعلم الشنتمري[9] الذي ذهب إلى أن شاهد سيبويه في البيت هو إعمال (فعيل) وهو (كليل) في (موهنا) عمل الفعل، ووصف توجيهه لسيبويه على هذا الاستشهاد، بأنه اعتذار متكلف. وهو استشهاد غلط فيه سيبويه جماعة من النحويين وعزي إلى أكثرهم[10]، لذهابهم إلى عدم جواز إعمال (فعيل) و(فعل) عمل الفعل، وإلى

---

(١) انظر: شرحه ق٢ م١/ ٧٢٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/ ٧٦، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٣، والمساعد٢/ ١٩٨.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه٤/ ٨٠ (مطبوع).

(٤) انظر: الكتاب١/ ١٨٣.

(٥) انظر: الأصول١/ ١٢٩، والجمل: ٨٤، وشرحه لابن خروف١/ ٥٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٦٨. والبسيط٢/ ١٠٠١، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٢.

(٦) انظر: ٢/ ١٠٢٩.

(٧) انظر: شرحه على الألفية: ٤٢٦.

(٨) بيت من البيسط لساعدة بن جؤية الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين٣/ ١١٢٩، والكتاب١/ ١١٢، والمقتضب٢/ ١١٥، والتبصرة١/ ٢٢٦، وشرح المفصل٦/ ٧٢.

(٩) انظر رأيه في: النكت١/ ٣٤٧، وتحصيل عين الذهب: ١١٦.

(١٠) انظر: المقتضب٢/ ١١٥، والأصول١/ ١٢٤، والتبصرة والتذكرة١/ ٢٢٧، وشرح المفصل٦/ ٧٢، والبسيط٢/ ١٠٥٨، والمساعد٢/ ١٩٣.

أن (موهنا) في البيت ظرف، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل، ولذلك لا يدل نصب العامل للظرف على تعديه وعمله، بدليل أن الفعل اللازم ينصب الظرف، فعلى هذا يسقط الاستشهاد بالبيت.

قال ابن مالك عن الأعلم: "واعتذر لسيبويه بأن (كليلا) بمعنى (مكل)، كأنه قال: هذا البرق مُكِلٌّ الوقتَ بدوامه عليه، كما يقال أتعبت يومك وغير ذلك من المجاز. قلت: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن (فاعلا) قد يعدل به إلى (فَعِيل) و(فَعِل) على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى (فَعُول) و(فَعَّال) و(مِفْعَال)، فذكر هذا البيت لا شتماله على (كليل) للعدل به عن (كالٍّ)، وعلى (عَمِل) المعدول به عن (عامل)، ولم يتعرض لوقوع الإعمال"[1].

فابن مالك أراد أن ينفي تهمة التغليط عن سيبويه، ويقول: إن النحويين فهموا وجه الاستشهاد من هذا البيت على غير ما أراد سيبويه، فسيبويه يريد أن يستشهد على عدل (فعيل) و(فعل) إلى (فاعل) دون التعرض إلى الإعمال. أما ثبوت العمل لهما فهو ثابت لهما في غير هذا الشاهد كما ذكر ابن مالك[2].

واختار ابن هشام[3] فهم ابن مالك هذا.

وأما رأي الأعلم الذي ساقه ابن مالك فهو رأي السيرافي[4]، وإليه –أيضا– ذهب الرماني[5] والقرطبي[6] من شراح الكتاب، وهو فهم شاركهم فيه جمع كثير من النحويين[7].

وهذا القول هو القول الذي يظهر لي صوابه، لأن سيبويه ذكر قبل هذا النص أن صيغ المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل[8]، ولأن حديثه في هذا الباب[9] الذي فيه هذا الشاهد

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٨٠–٨١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥/ ٢٨١.

(٤) انظر: شرحه ١/ ٣٢٥أ.

(٥) انظر: شرحه ١/ ٤١أ.

(٦) انظر: عيون كتاب سيبويه: ٨٠.

(٧) انظر منهم: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٦، وإصلاح الخلل: ٢٠٨، وشرح المفصل ٦/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٤، والبسيط ٢/ ١٠٥٧، والصفوة الصفية ق١م ٢/ ١٣٦، والخزانة ٨/ ١٥٥.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ١١٠.

(٩) المصدر السابق ١/ ١٠٨–١١٨.

كان عن عمل اسم الفاعل وما أجري مجراه من صيغ المبالغة. هذا إضافة إلى أنه قول جمهور النحويين من الشراح وغيرهم.

١٤- مراد سيبويه بقوله: "إذا قلت: رب رجل يقول ذلك فقد أضفت (القول) إلى (الرجل) بـ(رب)"[١].

في وجوب وصف مجرور (رب) خلاف بين النحويين[٢] ليس هنا مجال بحثه. وقد ذكر ابن مالك[٣] أن نص سيبويه السابق يتضمن استغناء المجرور بـ(رب) عن الوصف؛ لأن تصريح سيبويه -كما ذكر ابن مالك- بكون (يقول) مضافا إلى (الرجل) بـ(رب) مانع من كونه صفة؛ لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف وإنما يضاف العامل إلى المعمول. فـ(يقول) إذن عامل في (رجل) بواسطة (رب). كما كان (مررت) و(أخذت) في (مررت بزيد) و(أخذت من عبدالله) عاملين بـ(زيد) و(عبدالله) بواسطة (في) و(من). وهما من أمثلة سيبويه في أول نصه الذي منه نصه السابق، إذ قال: "وإذا قلت: مررت بزيد. فإنما أضفت (المرور) إلى (زيد) بالباء...وإذا قلت: أخذته من عبدالله فقد أضفت (الأخذ) إلى (عبدالله) بـ(من)"[٤].

لكن ابن مالك -أيضا- ذكر أن في المثال الوارد في نص سيبويه إشكالا بينا. وذلك أن ظاهره -حسب ما وضحه سابقا- يقتضي جواز أن يقال: من زيد عجب، إذا عجب (زيد) من نفسه. وهو غير جائز بالإجماع؛ لأن فيه إعمال فعل ضمير متصل في مفسره. وذلك ممتنع بلا خلاف. ثم قال بعد ذلك: "وقد أخذ أكثر الناس هذا المثال على ظاهره. فمنهم من خطأ سيبويه، ومنهم من صوبه وتكلف تأويله. وأحسنهم مأخذا في التأويل ابن خروف"، ثم بين تأويل ابن خروف بقوله: "فإنه قال: يقول سيبويه: فقد أضفت (القول) إلى (الرجل) بـ(رب)، كلام حسن، وهو كقوله: فقد أضفت (الكينونة) إلى (الدار) بـ(في)...فـ(رب) أوصلت القول إلى قليل الرجال وكثيرهم، كما أوصلت (في) (الكينونة) إلى (الدار)... وموضع المخفوض بـ(رب) مبتدأ و(يقول) خبره، فكأنه قال: كثير من الرجال

---

(١) الكتاب١/٤٢١.

(٢) انظر فيه مثلا: الأصول١/٤١٧، وشرح المقدمة الجزولية٢/٨٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥١٢، والملخص: ٥١٧، والجنى الداني: ٤٢٥، وشرح التسهيل٣/١٧٩، ١٨١، والمساعد٢/٢٨٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٨٣.

(٤) الكتاب١/٤٢١.

يقول ذلك "[1]. ولكنه على الرغم من تفضيله تأويل ابن خروف على غيره وصفه بالتكلف، وخرج مثال سيبويه على وجه زعم أنه لا تخطئة فيه ولا تكلف، "وذلك بأن يجعل (يقول) مضارع (قال) بمعنى: فاق في المقاولة، ويجعل (ذلك) فاعلا أشير به إلى مرئي أو مذكور، كأنه قال: رب رجل يفوق ذلك الرجل في المقاولة"[2].

هذا ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة. فأما ما نسبه لابن خروف فهو ما ذهب إليه السيرافي في شرح الكتاب[3] لكن دون أن ينص على موقع المجرور بـ(رب).

وأما من وقفت عليه ممن خطأ سيبويه في هذه المسألة فهو ابن السراج؛ لأنه قال عن نص سيبويه السابق: "وهذا لا معنى له؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة"[4].فهو يرى أن اتصال الصفة (يقول) بالموصوف (الرجل) يغني عن العامل الذي أشار إليه سيبويه بقوله: أضفت، ولذلك لا معنى له عنده.

وأما من وقفت عليه ممن صوبه وتكلف تأويله فهو الشلوبين[5] وابن أبي الربيع[6]، وقد كان تأويلهم هو أنه لما كان عامل (رب) يحذف كثيرا عندهم أقيمت الصفة مقامه، ولذلك نسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل (رب) من إضافته إلى (الرجل) بواسطتها.

وأما من صوب كلام سيبويه وفهمه على ظاهره دون التعرض لذكر الإشكال فهو أبو الوليد الوقشي (ت ٤٨٩هـ)فيما نسب إليه[7].

أما تأويل ابن مالك لنص سيبويه فهو تأويل يصيح بالتكلف الشديد وإخراج النص عن ظاهره بلا دليل، إضافة إلى أنه قول مخالف لأقوال النحويين، فلم أجد من قال به أو أشار إليه أدنى إشارة. والذي يظهر لي أن الذي دعا ابن مالك إلى هذا التأويل الغريب وإلى وصف تأويل ابن خروف بالتكلف على الرغم من أنه أحسن التآويل مأخذا كما عبر، هو أن ابن مالك يرى أن (رب) و مجرورها يتعلقان بالفعل كما يتعلق (بزيد) بـ(مررت) في

---

(١) شرح التسهيل٣/١٨٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: ٢/١١٤٢أ.

(٤) انظر: الأصول١/٤١٨.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية٢/٨٢٥.

(٦) انظر: البسيط٢/٨٦٣.

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية٢/٨٢٤، والارتشاف٤/١٧٤١.

قولك: مررت بزيد، فالمجرور بها عنده في موضع نصب. والذي يدعو إلى قول هذا -كما ذكر ناظر الجيش[1]- هو أن ابن مالك لم يتعرض لذكر موضع (رب) مع مجرورها، فعدم تعرضه لذلك وتوضيحه نص سيبويه كما سبق يدلان على أنه يرى أن حكم (رب) عنده لا يختلف عن بقية حروف الجر من حيث التعليق. وهذا الذي ذهب إليه هو رأي ابن السراج[2] والشلوبين وابن أبي الربيع كما سبق، ونسب للزجاج[3].

ولو أن ابن مالك ذهب إلى أن (رب) حرف جر شبيه بالزائد وأن مجرورها يعرب حسب موقعه من الإعراب كما هو الرأي الصحيح، لما تكلف وركب هذا المركب الوعر في التأويل، ولما وصف كلام ابن خروف بالتكلف، ولفهم كلام سيبويه الفهم الصحيح كما فهمه السيرافي وابن خروف.

وأما ما ذكره ابن مالك من أن تعبير سيبويه بـ(أضفت) في نصه السابق يدل على أن (يقول) تعدى إلى (الرجل) بواسطة (رب)، فهو اعتراض أورده ابن عصفور وأحسن في الإجابة عنه فيما يظهر لي، إذ قال: "فالجواب: أن حرف الجر لا يلزم فيه أن تضيف عاملا إلى معمول، بل قد تضيف الخبر إلى المخبر عنه، وإن لم يكن عاملا فيه، فـ(رب) هي التي أضافت الفعل إلى (الرجل) على معنى التقليل...كما أنك إذا قلت: لعل زيدا قائم، كانت (لعل) مضيفة (القيام) إلى (زيد) على جهة الترجي...وحروف الجر غير الزائدة متعلقة كانت بعامل أو غير متعلقة به إنما معناها الإضافة. فإن كانت متعلقة أضافت العامل إلى المعمول، وإن كانت غير متعلقة أضافت المبتدأ إلى المخفوض بها على المعنى الذي لها"[4].

١٥-نعت غير الواحد إن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أوجنسه.

إن كان النعت لأكثر من منعوت فلا يخلو أن يعمل فيهما عامل واحد أو أكثر، فإن عمل فيهما عامل واحد وذلك بعطف أحدهما على الآخر فهذا يتبع فيه النعت بلا إشكال، فتقول: مررت بزيد وعمرو العاقلين، ومررت بشيخ وامرأة وطفل جلوس[5].

---

(١) انظر: تمهيد القواعد٦/ ٣٠٤٣.

(٢) انظر: الأصول١/ ٤١٨.

(٣) انظر: المغني٢/ ٣٣٢، والخزانة٩/ ٥٦٧.

(٤) تمهيد القواعد٦/ ٣٠٤٧-٣٠٤٨ نقلا عن شرح الإيضاح لابن عصفور.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/ ٣١٧، والمقاصد الشافية٤/ ٦٥١.

وأما إن تعدد العامل فهو موضوع هذه المسألة. فقد ذكر ابن مالك أنه إن تعدد العامل جاز الإتباع بشرط اتحاد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه. فمثال اتحاد عمله ومعناه ولفظه: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، وهذا بكر وهذا بشر الفاضلان، ورأيت محمدا ورأيت خالدا الشيخين، وعجبت من أبيك وأخيك المحسنين. ومثال اتحاد الجنس: هذا زيد وذاك عمرو الحسيبان، وذهب بكر وانطلق بشر الحازمان، ورأيت عليا وأبصرت سعيدا الماجدين، وسيق المال إلى عامر ولسالم المفضلين. كما نص ابن مالك على أن هذا الجواز مطلق غير مختص بنعت فاعلي الفعلين وخبر المبتدأين، بل هو شامل لنعت المنصوبين والمجرورين.

والذي دعاه إلى هذا النص هو أن لسيبويه كلاما يوهم أن هذا الحكم مختص بنعت فاعلي الفعلين وخبري المبتدأين؛ لأنه قال في باب: (ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة)[1] بعد أن مثل بـ(هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء)[2]: "ولا يجوز أن يجري وصفا لما انجر من وجهين. كما لم يجز فيما اختلف إعرابه"،ثم قال: "وتقول: هذا عبدالله وذاك أبوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين. وانطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين"[3].

فنص سيبويه فيما سبق على الخبرين والفاعلين قد يوهم الاختصاص بذلك، كما أن نصه على منع إتباع المجرور من وجهين وعدم ذكره للمجرور والمنصوب من وجه قد يؤيد ذلك. وهذا ما جعل أحد النحويين –كما ذكر ابن مالك– يخص هذا الحكم بنعت المبتدأين والفاعلين فقط بجواز الإتباع اعتمادا على نص سيبويه هذا.

ولذلك اعترضه ابن مالك قائلا –بعد أن أورد نص سيبويه الموهم–: "فمن النحويين من أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين وخبري المبتدأين بجواز الإتباع، والأولى أن يجعل مذهبه وفق ما قدرته قبل، لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين، كما هو في: هذا فرس أخوي ابنيك، وسكت عن المجرورين من وجه واحد، وعن المنصوبين من وجه واحد، فعلم عنده أنهما غير ممتنعين، ويعضد هذا التأويل قوله...(لأنهما ارتفعا من وجه واحد)"[4].

---

(١) الكتاب٢/٥٧.

(٢) المصدر السابق٢/٥٩.

(٣) المصدر السابق٢/٦٠.

(٤) شرح التسهيل٣/٣١٧-٣١٨.

ولم أستطع الوقوف على من اعترضه ابن مالك في فهم نص سيبويه هذا. أما ما ذكره ابن مالك فهو الصحيح؛ لأنه كما يجوز أن تقول: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان كذلك يجوز أن تقول: أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين، وأن تقول: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين، أيضا؛ لأن العلة في الجميع واحدة والقياس سائغ[1]. ولا مانع في كلام سيبويه، بل سكوته عنهما لا يدل على المنع بقدر ما يدل على الجواز.

١٦- ترخيم المركب الإسنادي.

قال ابن مالك في التسهيل عن المركب الإسنادي: "ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه". ثم قال في شرحه: "وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه، لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم، ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول في تأبط شرا: يا تأبط. ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه"[2].

ونص سيبويه في الترخيم هو قوله: "واعلم أن الحكاية لا ترخم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شرا وبرق نحره وما أشبه ذلك. ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة: يا دار عبلة بالجواء تكلمي"[3].

ونصه في باب النسب هو قوله: "هذا باب الإضافة إلى الحكاية. فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة (عبدالقيس) و(خمسة عشر)، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في (تأبط شرا): تأبطي. ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقبل، فيجعل الأول مفردا، فكذلك الإضافة"[4].

وإطلاق ابن مالك جواز الترخيم في المركب الإسنادي في التسهيل وكلامه في شرحه عن هذين النصين يفهم ظاهره أن ما قاله سيبويه في باب الترخيم خطأ، وأن الصواب ما قاله في باب النسب، وهذا ما جعل الشاطبي يقول بعد أن أشار إلى ذلك: "كأن ابن مالك اعتقد أن آخر القولين لسيبويه هو ما قاله في النسب، أو أنه هو المعضود بالسماع فاعتمده، ولم يعتمد القياس في المنع في باب الترخيم، لأنه لم يعضده بسماع، ولا نفى عن العرب القول به، فقَوَّل سيبويه الجواز مطلقا"[5].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/٦٥٣، ٦٦٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٢١-٤٢٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٩.

(٤) المصدر السابق ٣/٣٧٧.

(٥) المقاصد الشافية ٥/٤٤١ بتصرف يسير.

ولكن ابن مالك قال في الألفية:

والعجـزَ احـذفْ مـن مركـب وقَـلْ تـرخيمُ جملـةٍ، وذا عمـرٌو نَقَـلْ

فوصف ترخيم المركب الإسنادي بالقلة، كما ذكر أنه لغة لبعض العرب في شرح الكافية الشافية[1].

وعلى هذا فكلامه هنا – كما قال الشاطبي[2]– أقرب إلى مساعدة التأويل في الجمع بين نصي سيبويه منه في كلامه في التسهيل وشرحه كما سبق، لأن سيبويه حينما تكلم عن منع ترخيم المركب الإسنادي في باب الترخيم كان يتكلم على وجه القياس المعلل، ولا بد أن يكون منعه لترخيمه مستندا إلى كلام العرب وأن أكثرهم على منعه، ثم لما جاء إلى باب النسب، وهو باب يحذف فيه عجز الاسم مطلقا في كل مركب أنَّسَ جواز حذف العجز في المركب الإسنادي في النسب بحذفه عند بعض العرب في الترخيم، تشبيها بالمركب تركيب مزج، ولم يقل: إن ذلك قياس فيه ولا أن قياس النسب مبني على قياس الترخيم –كما ذكر ابن مالك–، بل كان كلام سيبويه في ذلك كعادته في الإتيان بالمثل القليلة الاستعمال والنادرة تأنيسا في مواضع القياس. فليس لسيبويه تأسيسا على هذا قولان متضادان في هذه المسألة، بل هما قولان يمكن جمعهما.

وقد تابع ابن مالك من شراح الألفية في رأيه فيها ابنه[3] والمرادي[4] وابن جابر الأندلسي[5].

أما أبو حيان فقد اعترض ابن مالك في التسهيل وشرحه، وقال: "هو غلط منه وسوء فهم على سيبويه". وعلل[6] ذلك بأن سيبويه حين قعد الترخيم نص على منع ترخيم المركب الإسنادي في النص الأول، أما في النص الثاني في باب النسب فلم ينص على جواز ذلك بل قال: "من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقبل"، وهذا ليس على جهة الترخيم، لأن من العرب من ينادي مرة: يا تأبط شرا، ومرة: يا تأبط، ولذلك قال: "يفرد" ولم يقل: "يرخم". وبهذا فهو ليس مناقضا لنصه الأول.

---

(١) انظر: ٣/١٣٥٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥/٤٤٢.

(٣) انظر: شرحه على الألفية: ٦٠٠.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/١١٤١.

(٥) انظر: شرحه على الألفية ٤/٤٧–٤٨.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٧/٣٦٢٨ نقلا عن التذييل.

وتابع أبا حيان في هذا ابن عقيل[1].

وتوجيه أبي حيان لنص سيبويه الثاني فيه تكلف وتحميل للنص أكثر مما يحتمل، لأن ذكر سيبويه لـ(تأبط) مقرونا بحرف النداء يدل على الترخيم، ولو لم يكن يريد النص على الترخيم لقال مثلا: إن من العرب من يقول: جاء تأبط، ونحو ذلك[2]. ثم إن الكل يتفق على أن من يلتزم في النداء: (يا تأبط) يقصد: (تأبط شرا)، وليس هناك شخصان أحدهما (تأبط) والآخر (تأبط شرا)، ولكن من التزم نداء (تأبط شرا) بالحذف انزاح عن الأصل، وإنما الترخيم انزياح عن الأصل، وعلى هذا فأنسب شيء لتسمية هذا الحذف هو الترخيم؛ لأنه هو الذي ينطبق عليه في نداء العلم.

والذي يترجح لدي هو ما ذكره الشاطبي من الجمع بين نصي سيبويه الذي يحتمله كلام ابن مالك في الألفية وشرح الكافية الشافية، لا في التسهيل وشرحه، إذ كلام ابن مالك فيهما يوهم التعارض بين نصي سيبويه، والأخذ بالثاني منهما، والله أعلم.

ثانيا: منهج ابن مالك في التعقب.

يمكننا أن نقول: إن ابن مالك كان يراوح بين السمات التالية في تعقبه أفهام النحويين لنصوص الكتاب:

١. الالتزام بنص الكتاب والوقوف عند ظاهره إذا لم يجد ابن مالك صارفا عن هذا الظاهر في مواضع أخرى[3]. أما إذا وجد ما يصرف عنه فلا يلتزم به[4].
٢. الجمع بين نصوص الكتاب وتقوية بعضها ببعض والاستعمال في بعض الأحيان أسلوب السبر والتقسيم لنصوص الكتاب، بغية رد فهم والوصول إلى آخر. وقد استعمل هذه الطريقة في معظم المسائل[5].
٣. رد حجة من صرف نص الكتاب عن ظاهره[6].
٤. توضيح وجه الاستشهاد من الشاهد بما يسقط رأي من فهم غير ذلك[7].

---

(١) انظر: المساعد٢/٥٥٣.

(٢) انظر: تمهيد القواعد٧/٣٦٢٩.

(٣) انظر: المسألة الحادية عشرة من مسائل التعقب.

(٤) انظر: المسألة الثانية عشرة.

(٥) انظر: المسألة الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والعاشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة.

(٦) انظر: المسألة الثامنة.

(٧) انظر: المسألة الثانية، والسابعة، والثالثة عشرة.

هذا إضافة إلى أن بعض النصوص ليست غامضة، ولكن بعض النحويين غفل عند قراءة النص عما يوضح المراد، فرماه ابن مالك بالغفلة، ونص على النص المغفول عنه[1].

أما منهجه في نسبة الآراء المتعقبة فلم يلتزم ابن مالك بالنسبة، فهو أحيانا ينص على النحوي المتعقب باسمه، وأحيانا لا ينص وإنما يكتفي بمثل قوله: "جمهور الشراح"، و"أحد المتأخرين"، و"من النحويين".

وابن مالك ليس دقيقا في نسبة الآراء إلى أصحابها، فهو أحيانا ينسب الفهم إلى نحوي ويعترضه مع أن الرأي لنحوي آخر سبقه، وهذا النحوي قد اعترضه ابن مالك في موضع آخر، كنسبته رأيا لابن خروف والأعلم[2]، مع أن السيرافي سبقهما إلى ذلك وقد اعترضه ابن مالك في موضع آخر. وكنسبته القول بتعين المضارع المنفي بـ(لا) للاستقبال للزمخشري[3]، وهو قول سبقه إليه شراح الكتاب قبله كالسيرافي والرماني.

ومما يجب التنبيه له أن ابن مالك -رحمه الله، كما سبق في دراسة المسائل- يزعم بالرأي على أنه له مع أنه مسبوق إليه دون الإشارة إلى ذلك، وأن ما انفرد به كان شديد التكلف وتحميل النص بأكثر مما يطيق[4].

---

(١) انظر: المسألة السادسة، والتاسعة.

(٢) انظر: المسألة الثالثة عشرة، والرابعة عشرة.

(٣) انظر: المسألة الأولى.

(٤) انظر: المسألة العاشرة، والرابعة عشرة.

الخاتمة:

الحمد لله على تيسيره لي ومباركته في وقتي لإنهاء هذا البحث الذي أردت به الوقوف على فهم ابن مالك لكتاب سيبويه، ومعرفة مدى صحة ما نص عليه من تصحيح لأفهام النحويين. وبعد، فقد اتضح بعد الدراسة ما يلي:

١- أن ابن مالك كان حفيا بالكتاب دقيق الفهم له، ولكن ما ادعى أنه فهمه فهما صحيحا كان مسبوقا إليه، وإن لم ينص على ذلك.

٢- أن ما انفرد به في الفهم كان شديد التكلف وظاهر لي النصوص وتحميلها بأكثر مما تطيق وتحتمل، أو أنه قد تطرق له في موضع آخر في كتاب آخر بما يؤدي إلى عدم صحة الاعتراض.

٣- أنه قد يعترض النحوي بشيء غير غافل عنه بل ربما نص عليه ذلك النحوي في موضع قريب مكانيا من الموضع الذي اعترضه فيه ابن مالك.

بقي أن أذكر أنه لا تعارض بين كون ابن مالك حفيا بالكتاب دقيق الفهم له، وبين كون ذلك الفهم مسبوقا إليه، لأنه لا يلزم من كونه كذلك أن يكون المتفرد بالفهم السابق إليه، فاستطاعة إدراك فهم الكتاب كما فهمه المتقدمون الكبار أمثال السيرافي والفارسي وغيرهما يعد -في ذاته- محمدة ودليلا على دقة الفهم. فكم نحوي قصر به فهمه عن إدراك ما فهم كما أنه لا تعارض بين ذلك وبين ركوب ابن مالك الشطط في بعض الأحيان، فالكمال لله وحده، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المنزه عن ذلك.

* * *

ثبت المصادر:

- اختلاف الشراح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض، إعداد: عبدالعزيز بن إبراهيم الدباسي، ١٤٢٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي الجزء الأول، تحقيق: محمد بن على العطاونة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٢، والجزء الثاني تحقيق: عبدالحميد مصطفى السيد، رسالة دكتوراه مقدمة للكلية نفسها.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، دمشق- مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، الرياض- دار المريخ، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الأصول لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بيروت- عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الإغفال للفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، أبوظبي- مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠٣م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد، القاهرة- إصدارات الهيئة المصرية للكتاب، وبغداد- إصدارت وزارة الثقافة والإعلام.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بن بناي العليلي، العراق- مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد بن عبدالمنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، ط٣.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، بيروت- دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.
- البغداديات= المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد- مطبعة العاني.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت- دار الجيل.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب، تحقيق: د. زهير بن عبدالمحسن سلطان، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ.
- التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض- مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ.
- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي، تحقيق: عادل بن محسن بن سالم العميري، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.
- التصريح على التوضيح للأزهري، دار الفكر.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط٣، ١٤٢٦هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، القاهرة- مطبعة الأمانة، ط١، ١٤٠١هـ.
- التلخيص مطبوع في مقدمة كتاب المطول.
- تمهيد القواعد= شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من المحققين، مصر- دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير دراسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، إعداد: صالح بن أحمد بن مسفر الغامدي ١٤١٤هـ.
- تهذيب الألفاظ= كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته: لويس شيخو اليسوعي، مكة المكرمة- المكتبة التجارية لمصطفى أحمد البارز، القاهرة- دار الكتاب الإسلامي.
- توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق: د. فائز زكي دياب، مصر- دار السلام، ط١، ١٤٢٣هـ.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د. على توفيق الحمد، بيروت- مؤسسة الرسالة، الأردن- دار الأمل، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت- دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب للإمام يحي بن حمزة العلوي، تحقيق: د. محمد صلاح الدين حنطاية، صنعاء- مركز عبادي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ.
- الحماسة لأبي تمام، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، الرياض- مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٠١هـ.
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحيق: د. عادل بن سليمان جمال، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، مركز تحقيق الكتاب- الهيئة المصرية للكتاب، ط٣، ١٤٠٦هـ.

- دلائل الإعجاز للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الرياض- مكتبة دار المعارف للنشر، ط٥، ١٤٢٤هـ.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. قدم له وشرحه وطبعه ووضع فهارسه: د. محمد بن أحمد قاسم، بيروت- المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٥هـ.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، مصر: دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: د. حسين نصار، مصر- دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٧٦م.
- ديوان ابن الدمينة، صنعة: أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: الأستاذ راتب النفاخ، مطبعة المدني، نشر دار العروبة، ١٣٧٨هـ.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، تحقيق: عبدالوهاب العدواني، ومحمد بن نايف الدليمي، الموصل، ١٩٧٣م.
- ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجيد طراد، بيروت- دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٩هـ.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: د. عبدالستار فراج، دار مصر للطباعة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق- دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ.
- سمط اللآلي= اللآلي في شرح أمالي القالي للوزير أبي عبيدالله البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، بيروت- دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دمشق- دار المأمون، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق: د. عبدالستار فراج، القاهرة- مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، بيروت: دار الجيل.

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، بيروت: دار الجيل.
- شرح الأنموذج للأردبيلي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض- دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة- هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ.
- شرح الجمل للجرجاني دراسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لجامعة أم القرى، إعداد: خديجة محمد حسين، ١٤٠٨هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، بيروت- عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري، دراسة وتحقيق: د. حسين محمد نقشة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١١هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير مصري، الرياض- مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح شذور الذهب لابن هاشم وبذليه محطات رحلة السرور إلى شرح وإعراب شواهد الشذور، تأليف: د. بركات يوسف هبود، دمشق وبيروت- دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٦هـ.
- شرح الكافية لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي الشوملي، الأردن- دار الكندي، ودار الأمل، ط١، ١٤٢١هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز.
- شرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي، بيروت: دار الأوزاعي، ط١.
- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: د. إبراهيم أبوعباة، الرياض- مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٠هـ.

- شرح اللمع للثمانيني، تحقيق: د. فتحي على حسانين، القاهرة– دار الحرم للتراث، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القيسي المجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبدربه عبداللطيف، ط١، ١٤٠٤هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل الصفار، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، المدينة المنورة– دار المآثر، ١٤١٩هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الحروف التي تدخل على الفعل إلى نهاية باب الحكاية تحقيقا ودراسة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام، إعداد: إبراهيم بن موسى آل موسى، ١٤٢٠هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال تحقيقا وموازنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام، إعداد: سيف بن عبدالرحمن العريفي، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق: د. رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة، ١٤٠٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: محمد بن إبراهيم يوسف شيبة.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، مصورة مكتبة دامادا إبراهيم بتركيا، تحت الرقم: ١٠٧٤–١٠٧٥.
- شرح كتاب سيبويه للسيرفي، مخطوط، ومنه مصورة عن دار الكتب في المكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت الرقم: ١٠٢٩٦– ١٠٣٠٠.
- شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة– مكتبة المتنبي.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، بيروت– مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، الرياض– مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد بن عبدالكريم جمعة، الكويت– مؤسسة دار الكتب الثقافية، ١٣٩٦هـ.

- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبدالله بن علي بن الحسين البركاتي، مكة المكرمة- مكتبة الفيصلية.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف: د. خالد بن عبدالكريم جمعة، الكويت- مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- فهارس كتاب سيبويه، دراسة وصنع: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة- دار الحديث، ط١، ١٣٩٥هـ.
- الكامل للمبرد، حققه وعلق عليه: د. أحمد الدالي، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٥هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة- مطبعة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب لسيبويه، مصر- المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- الكشاف للزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل عبدالموجود، والشيخ علي معوض، الرياض- مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ.
- لباب الإعراب للإسفراييني، تحقيق: د. بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، الرياض- دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المباحث الكاملية للورقي تحقيقا ودراسة، رسالة مقدمة إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، إعداد: شعبان عبدالوهاب، ١٣٩٨هـ.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وزميليه، القاهرة- مطبوعات وزارة الأوقاف، ١٤٢٤هـ.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق: على حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

- المسائل البصريات للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مصر- مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، بيروت- دار المنار، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المسائل الشيرازيات للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الرياض- كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المسائل العضديات للفارسي، تحقيق: د. على جابر المنصوري، بيروت- عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ.
- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق: د. شريف النجار، عمان- دار عمار، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد بن كامل بركات، جدة- مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز بدار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت- دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل بن عبده شلبي، بيروت- عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، الكويت- مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٤٢١هـ.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، بيروت- دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، قدم له وبوبه، د. علي بوملحم، بيروت- دار مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: جماعة من المحققين، مكة المكرمة- مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، مصر- عالم الكتب.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.

- الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه: محمد بهجة البيطار، دمشق- مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- النجم الثاقب على كافية ابن الحاجب للمهدي صلاح بن على الحسيني، رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض، إعداد: عبدالله بن عيسى الجعفري، ١٤٢٨هـ.
- النكت للأعلم، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية- مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، بيروت- دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم. القاهرة- عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

* * *